



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2021

محور الموارد البشرية

**التعليم العالي والبحث العلمي**





5	مقدمة.....
6	أولاً: واقع التعليم العالي.....
33	ثانياً: الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019–2021).....
34	ثالثاً- ما أنجز من الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016–2025).....
38	رابعاً: ما أنجز من توصيات 2020.....
39	خامساً: الخلاصة والتوصيات.....
42	المراجع.....



## مقدمة

لقد دأب جلالته الملك عبد الله الثاني، ابن الحسين، منذ توليه العرش بنهج مستمر على دعم قطاع التعليم العالي ومتابعته من خلال الورقة النقاشية السابعة وكتب التكليف للحكومات، وآخرها الكتاب الملكي الذي كان موجهاً لرئيس الوزراء المكلف بشر الخصاونة عام 2020، ولقاءاته مع رؤساء الجامعات، ما كان له أثر كبير في تطور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. لقد أعد الأردن في إطار التوجهات الرسمية للنهوض بأوضاع البلاد عدداً من الاستراتيجيات، وعمل على تنفيذها، ومن أهمها الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025)، حيث كان للتعليم العالي والبحث العلمي نصيب كبير مما انطوت عليه من أهداف ومشاريع لوضع هذا القطاع على مسار التطور والنمو والمنافسة. إلا أنه وبسبب انشغال الحكومات المتعاقبة بالأزمات والمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الأردن، فلم يتم التعامل مع قطاع التعليم وخاصة التعليم العالي بالمستوى المطلوب، بالرغم من أهمية هذا القطاع في بناء موارد بشرية ذات ثقافة وتعليم، وإعدادها على النحو المناسب لرفد سوق العمل المحلي والإقليمي. لذلك تراجع هذا القطاع تراجعاً لافتاً في العقود الأخيرة من حيث جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

إن الزيادة في أعداد قبول الطلبة في الجامعات، وعدم قدرة إدارة بعض الجامعات على معالجتها بحسب معايير الجودة، تعد من العوامل التي أدت إلى ظهور مشاكل التمويل والحوكمة وغيرها. بهذا فقد كان لتزايد أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الرسمية دور في تراجع جودة التعليم، لأنه لم يرافق هذه الزيادة الاستقطاب الكافي للأكاديميين، فأصبح الكادر الأكاديمي مثقلاً بالأعباء التدريسية والتعليم الإضافي. وأدت الزيادة في أعداد المقبولين أيضاً إلى تراجع الأكاديميين بحثياً، وقد انشغلوا أكثر بالأعمال التدريسية.

من جهة أخرى ازداد أعداد الخريجين في الجامعات بمخرجات أقل جودة من السابق، ما أدى إلى زيادة البطالة لعدم قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الأعداد، وعدم توفير فرص العمل اللازمة في وقت يحتاج فيه سوق العمل إلى استحداث ما يقارب 70-90 ألف<sup>(1)</sup> فرصة عمل جديدة، للحد من ارتفاع نسبة البطالة وحسب. ويعود ارتفاع أعداد الطلبة في الجامعات نتيجة للزيادة الطبيعية لنمو السكان، وزيادة إقبال الأهالي على التعليم العالي؛ لما له من مردود اجتماعي واقتصادي، وهذا كان متوقفاً منذ عام 2008 بناء على نتائج مشروع تطوير التعليم العالي الممول من البنك الدولي، والتي خلصت إلى وجود حاجة لمضاعفة المقاعد الجامعية خلال 10 سنوات، وهو ما كان يجب الإعداد لها من أجل

1 تقارير وزارة العمل، 2020.

المحافظة على جودة التعليم والتوجه نحو التخصصات المطلوبة. هذا بالإضافة إلى ضعف سياسات القبول في الجامعات واستراتيجياته التي لم تستطع حتى الآن توجيه الطلبة نحو التعليم التقني الذي يحتاج إليه سوق العمل بقوة، لا سيما مع وجود 74.4%<sup>(2)</sup> من الأيدي المؤهلة العاملة في القطاع الصناعي، والتي هي عمالة وافدة. كذلك فإن التراجع في الدعم الحكومي للجامعات أثر على سياسة استقطاب أكاديميين متميزين، وتراجع دعم البحث العلمي، كما تراجعت القدرة على تحديث المختبرات والمشغل، في ظل انهماك إدارة الجامعة في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات، وأهمها رواتب العاملين.

لقد أقيمت جائحة كورونا بظلالها على جميع قطاعات الدولة ومنها قطاع التعليم العالي. ولا شك في أن الجائحة قد أثرت على هذا القطاع تأثيراً ملحوظاً، وأظهرت بعض مواطن الضعف فيه على صعيد الحوكمة والإدارة والجاهزية في مواجهة الأزمات الطارئة إدارياً وأكاديمياً، غير أن الوزارة استطاعت الاستجابة تحت هذه الظروف، وأدارت قطاع التعليم العالي بأقل السلبيات الممكنة.

## أولاً: واقع التعليم العالي

لقد تراجع الأردن إلى المرتبة 103 من بين 138 دولة بحسب مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021 بعد أن كان في المرتبة 79 في عام 2020. ويقيس مؤشر المعرفة العالمي المعرفة على مستوى سبعة قطاعات، أهمها التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. وهنا تراجعت مرتبة الأردن تراجعاً كبيراً في قطاع التعليم العالي من المرتبة 50 في عام 2020 إلى المرتبة 125 في عام 2021، إضافة إلى ذلك تراجع مؤشر قطاع البحث العلمي والابتكار من المرتبة 75 في عام 2020<sup>(3)</sup> إلى المرتبة 95 في عام 2021<sup>(4)</sup>. ويلاحظ تدني ترتيب الأردن في السنوات الأخيرة بالرغم من إعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية لرفع مستوى التعليم العالي، لذلك لا بد من الوقوف على واقع التعليم العالي من جميع جوانبه الرئيسية لتشخيص واقعه، والعمل على وضع الحلول الواقعية العملية بعيداً عن التخطيط النظري. ولعل أهم مشاكل قطاع التعليم العالي الرئيسية هي الحوكمة والتمويل والبحث العلمي والقبول والجودة والتعليم التقني، وبناءً على ذلك وإضافة إلى ما ورد في تقارير حالة البلاد السابقة لواقع محور قطاع التعليم العالي، سيتم في هذا التقرير التطرق إلى تفاصيل دقيقة لواقع القطاع.

2 تقارير وزارة العمل، 2021.

3 تقارير مؤشر المعرفة العالمي، 2020.

4 تقارير مؤشر المعرفة العالمي، 2021.

## 1-1 التعليم العالي وجائحة كورونا

لقد أدى مجلس التعليم العالي إلى جانب الجامعات الأردنية دوراً مهماً في إدارة قطاع التعليم العالي أثناء جائحة كورونا، وقطع شوطاً في اجتياز بدايات الأزمة بإدراج التعلم عن بُعد. ومع عدم جاهزية معظم الجامعات للتعلم الإلكتروني، إلا أن الجامعات استطاعت استدراك الأزمة بتوفير الأجهزة اللازمة، واعداد المدرسين للتعامل مع التدريس عن بُعد وإن بدرجات متفاوتة. ولم يكن الأداء هو الأمثل في بداية الأزمة، وخاصة مع عدم توافر الإنترنت لجميع الأماكن والطلبة، وعدم توافر الأجهزة والسيرفرات اللازمة لاستخدامها في التعليم. وقامت وزارة التعليم العالي بمخاطبة وزارة التربية والتعليم ووزارة الاقتصاد الرقمي وجامعة البلقاء التطبيقية - لامتداد كلياتها على مساحات الوطن- والتنسيق معها، والإعلان عن تخصيص 1,790 موقعا<sup>(5)</sup> مجانياً منتشراً في جميع محافظات المملكة وألويتها، تمكن الطلبة الذين يعانون من عدم توفير الخدمة من استخدام هذه المواقع لتقديم الامتحانات النهائية إلكترونياً. والجدير بالذكر أنه طُلب من الجامعات إنشاء مركز للتعليم الإلكتروني فيها منذ أربعة أعوام، إلا أن الجامعات عملت على هذا المشروع بنسب متفاوتة في ما بينها، إذ لم تكن مستعدة لمواجهة مثل هذا السيناريو. وبالتالي أظهرت جائحة كورونا الترهل الإداري والأكاديمي وعدم الجاهزية لمواجهة الأزمات الطارئة.

وعملت الوزارة أثناء الجائحة وبالتشاور مع الجامعات على اتخاذ القرارات الخاصة بالتعامل مع الأزمة، ومساعدتها في مواجهة هذه الأزمة وتبعاتها. ويمكن تقسيم استجابة وزارة التعليم العالي وأدائها لجائحة كورونا على أربع مراحل، هي<sup>(6)</sup>؛

أ- مرحلة التحضير (آذار - نيسان 2020).

ب- مرحلة الاستجابة (نيسان - أيار 2020).

ج- مرحلة التعافي (حزيران - آب 2020).

د- مرحلة الاستدامة (أيلول 2020 - أيلول 2021).

ويذكر بأنه تمت الإشارة بالتفصيل إلى إجراءات الوزارة في مراحل الاستجابة الثلاث الأولى في تقرير حالة البلاد 2020، وسيتم إبراز أهم إجراءات مرحلة الاستدامة.

5 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.

6 المصدر السابق.

ولعلّ التعليم عن بُعد لم يكن هو الخيار الأفضل خلال جائحة كورونا، إلا أنه كان أفضل الحلول الممكنة للاستعانة به لاستمرارية عمل قطاع التعليم العالي، وكان لتوجيهات جلالة الملك بضرورة العمل على تحسين المحتوى الإلكتروني للمواد الدراسية، وضرورة التواصل مع الطلبة لمعرفة شكاواهم وردود فعلهم على المواد المطروحة على التطبيقات المختلفة، أثر كبير في التحسين والتطوير لمحتوى هذه المواد وطريقة إيصالها للطلبة. وللوقوف على أداء الجامعات في التعليم عن بعد خلال الجائحة، أجرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دراستين في بداية الجائحة ومنتصفها حول جاهزية الجامعات وإدارتها، ومدى إقبال الطلبة على التعليم عن بُعد والاستفادة منه، إلا أن الوزارة لم تقم بدراسة لاحقة لدراسة تأثير استخدام التعليم عند بُعد في الجامعات الأردنية لمعرفة مدى استفادة الطلبة، ومدى نجاح هذا الأسلوب في التعليم.

لقد وضعت الوزارة نظام إدماج التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي، وأصدرت التعليمات الخاصة به، وذلك لغايات تطوير التعليم الإلكتروني وضمان جودته، واعتمدت خطة العمل التنفيذية المعدة من اللجنة الوطنية المشكّلة من مجلس التعليم العالي لتصبح جزءاً من المنظومة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي للارتقاء بنوعيته وضمان جودته، إذ تضمنت هذه الخطة عدة محاور رئيسية، أهمها: أنواع التعليم والبرامج الأكاديمية، والخطط الدراسية، والتدريب المطلوب للمدرسين والطلبة، والحوكمة الإلكترونية، والجودة، والتمويل، وغيرها، وأوعزت إلى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، لاتخاذ الإجراءات اللازمة بما في ذلك تعديل التشريعات النافذة في الهيئة وتصنيفها ضمن معايير ضمان الجودة. وأيضاً طلبت الوزارة من الجامعات متابعة تنفيذ هذه الخطة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية، وتزويد المجلس بتقارير شهرية. ومن المتوقع أن تنشئ الوزارة المركز الوطني لاستخدام التكنولوجيا وإدماج مصادر التعليم المفتوحة.

وكان الهاجس الكبير هو في العودة إلى التعليم الوجاهي عند بداية الفصل الأول 2022/2021 ضمن بيئة أكاديمية وصحية واجتماعية آمنة، إذ أعدت تعليمات العودة إلى التعليم الوجاهي ودليلها للعام الدراسي 2022/2021 من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتخصيص ثلاثة ملايين دينار ضمن أسس توفير الدعم الحكومي لعام 2021 لتوزع خلال العام نفسه على الجامعات الرسمية طبقاً لمدى تقدمها في ترسيخ التعليم الإلكتروني في المواد التي تطرحها، بوصفها متطلبات جامعية ومتطلبات كلية، واستخدام التعليم المدمج في مواد التخصص. وبناءً على ذلك أكدت الجامعات الأردنية لمجلس التعليم العالي خلال مرحلة التعافي بأنه تم الالتزام بما يلي:



- تنفيذ إجراءات الالتزام بمبادئ السلامة العامة، والتباعد الجسدي والاجتماعي، وتوفير المعقمات وأدوات الحماية الشخصية.
- الالتزام بأوامر الدفاع والتعليمات والإرشادات والأدلة الصادرة عن الحكومة ومركز إدارة الأزمات بخصوص أزمة كورونا.
- حملات تثقيف وتوعية بالمرض وطرق الحد من انتشاره.
- الاستعداد للاستمرار بالتعليم عن بُعد.
- وضع خطط تنظيم عودة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين للحرم الجامعي.
- وضع خطط طوارئ في حال عودة انتشار المرض.
- الإجراءات الواجب اتباعها في حال ظهور إصابات داخل حرم الجامعة.

وكان لهذه الإجراءات أن أسهمت في الحد من الإصابات بين العاملين والطلبة أثناء عودتهم للدراسة. فمنذ بدء التدريس في الفصل الدراسي الأول 2022/2021 في الجامعات والكليات وحتى منتصف كانون الثاني 2022، وصل عدد الإصابات التراكمي بفيروس كورونا بين أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية والطلبة إلى ما مجموعه 8,000<sup>(7)</sup> من أصل 377 ألفاً، أي بنسبة 2.1% من العدد الإجمالي دون تسجيل أي حالة وفاة.

كما عملت وزارة التعليم العالي والجامعات والكليات على تشجيع الكادر الأكاديمي والإداري والطلبة على التطعيم بهدف الوصول إلى بيئة دراسية صحية آمنة والحد من انتشار الوباء في الجامعات، فقد وصل مجموع الذين أخذوا الجرعتين الأولى والثانية 313,844<sup>(8)</sup> من الأكاديميين والإداريين والطلبة حتى منتصف كانون الأول 2021، أي ما نسبته 91.8% من المجموع. وصدر لاحقاً أمر الدفاع رقم (35) لعام 2021 الذي ألزم جميع الطلبة والعاملين في الجامعة بأخذ جرعتي التطعيم قبل بداية عام 2022، وعدم السماح لمن لم يأخذ الجرعتين بالدخول إلى حرم الجامعة، الأمر الذي ساعد على زيادة نسبة التطعيم، وتوفير بيئة صحية أفضل، والتقليل من نسبة الإصابات.

## 2-1 الحوكمة والاستقلالية

أشار الملك عبد الله الثاني خلال لقاءاته مع رؤساء الجامعات إلى أهمية استقلال الجامعات وزيادة صلاحيات مجالس الأمناء، وأكد على دعمه لتحقيق مزيد من الاستقلالية

7 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

8 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.

للجامعات، وتشجيع البحث العلمي وتحسين مخرجاته. ومع الإشارة إلى موضوع الحوكمة والإدارة الجامعية في كثير من السياسات والاستراتيجيات والاقتراحات، وصدور عدد من القرارات الحكومية بشأنها، إلا أنها ما زالت تراوح مكانها، بل شهدت تراجعاً في الدور المناط بمجالس الأمناء من حيث الصلاحيات وآلية تنفيذ توجيهاتها، فلا يوجد مراقبة حقيقية أو تقييم مهني لرؤساء الجامعات، ولم يشهد لها بقرارات ذات انعكاس محسوس على الجامعة، بل إن آلية اختيار أعضاء هذه المجالس كان لها دور كبير في تفرغ هذه المجالس من مهامها الأساسية الرامية إلى نهضة الجامعات وتقديمها. فتأرجحت الجامعات الرسمية من حيث الاستقلالية ما بين التدخل الحكومي تارة وعدم تدخله تارة أخرى، وأصبحت مجالس الأمناء بلا كفاءة، لا تمارس صلاحياتها الممارسة المطلوبة، ولا دورها في مراقبة أداء رئيس الجامعة ومتابعته، والتي باتت أقرب ما يكون إلى المجاملة.

إن التغيير المستمر في آلية اختيار رؤساء الجامعات ومعاييرها، أفضى إلى اختيار قيادات بكفاءات لا تتناسب مع مسؤوليات موقع رئيس الجامعة وما يجب أن يتمتع به من مهارات الإدارة، وبالتالي فإن اختيار رئيس الجامعة لفريقه تتم من المنظور نفسه، ولا تتوافق مع المهام المناطة به، فكانت الشروط والآليات لاختيار رئاسة الجامعة ونوابها وعمدائها غير واضحة المعالم، ويغلب عليها الطابع الارتجالي، لذلك فإن سوء اختيار الإدارة يزيد من التبعات والأعباء على الجامعات. وأيضاً تتصف البرامج والخطط الاستراتيجية التي يضعها رئيس الجامعة والعميد بعدم الاستدامة لسابقتها، إذ تنتهي بتغيير الرئيس، لتبدأ الجامعة عهداً جديداً من البرامج والخطط مع كل رئيس وعميد لها، بل إن معظمهم غير مدرب على وضع الاستراتيجيات والخطط التنفيذية، أو لم يمارس الإدارة الجامعية المهنية. ثم إن الجوانب الأكاديمية قد لا تفي بالغرض، فهذه القيادات بحاجة إلى مواصفات شخصية، منها القيادية، ورزانة الفكر، والقبول من مجتمع الجامعة، والمهنية في الإبداع والقيادة والقدرة على جمع الأطراف حوله، وبالتالي فإن الحاجة ملحة إلى إعداد القيادات الأكاديمية وتأهيلها مهنيًا. وفي هذا السياق، نفذت وزارة التعليم العالي في عام 2018 مشروعاً مميزاً بدعم بريطاني لإعداد القيادات بما يوائم العصر والمستجدات في الإدارة، وكان ناجحاً بالمحتوى والأسلوب، إلا أن هذا المشروع طُبق على عدد محدود من الأكاديميين، وانتهى تأثيره بانتهاء تنفيذ المشروع.

وجرى تعديل نظام تعيين رؤساء الجامعات عام 2018 ليسمح لمجلس الأمناء بالمفاضلة بين المرشحين لرئاسة الجامعة، وتقديم أسماء ثلاثة مرشحين إلى مجلس التعليم العالي لاختيار واحد منهم، ثم أجري تعديل على النظام، ما همّش دور مجلس الأمناء، وأعطى مطلق الصلاحية لمجلس التعليم العالي في تعيين رؤساء الجامعات الحكومية بدون تنسيب من مجلس الأمناء. ومؤخراً، قام مجلس التعليم العالي بالتنسيب إلى رئاسة الوزراء

بتاريخ 2021/3/18 بنظام تعيين رؤساء الجامعات الرسمية. وبحسب هذا النظام، يشكّل مجلس الأمناء لجنة بحث واستقطاب، تتولى اقتراح عدد من المرشحين ممن تنطبق عليهم الشروط إلى لجنة الاختيار والمفاضلة التي تقوم بدراسة هذه الترشيحات وإجراء المقابلات، ثم يرفع كشف تفاضلي إلى مجلس التعليم العالي الذي يدعو بدوره أعلى ثلاثة مرشحين بحسب الدرجات ليقدّم كل منهم رؤيته بمحور يحدده المجلس، ثم يتم التصويت لاختيار المرشح المناسب، إلا أن هذا النظام المقترح لم يرَ النور إلى الآن، وإن كان من المؤمل أن يشكل خطوة في طريق الإصلاح الإداري للجامعات.

إن الإصلاح الإداري في التعليم العالي يبدأ بتوفير شروط عادلة للاختيار مثل تكافؤ الفرص والشفافية والتنافسية، فقد أدى الوضع الحالي إلى خلق بيئة غير صحية بين أعضاء هيئة التدريس، ما زاد الإحباط من إمكانية حصولهم على تساوي الفرص والتميز، فأثر سلباً على الإبداع والابتكار، وحداً بكثير من أعضاء الهيئة التدريسية للبحث عن فرص خارج القطاع العام أو خارج الأردن لتحقيق ذاتهم.

ومع أن مجلس التعليم العالي هو المسؤول عن إدارة قطاع التعليم العالي، إلا أنه لا يوجد له مرجعية استراتيجية خاصة به، باستثناء ما ورد في الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025). فأثناء جائحة كورونا، اتسم عمل المجلس برد الفعل خلال أحداث جائحة كورونا تحت مظلة أوامر الدفاع وبلاغاته. كما تجدر الإشارة إلى أنه لم تكن لدى المجلس خطة للطوارئ والأزمات ليعود إليها في تعامله مع الأزمات، ما شكّل إرباكاً كبيراً في بداية الجائحة.

وبناء على قرار مجلس التعليم العالي، نُسب إلى مجلس الوزراء بنظام تقييم القيادات الأكاديمية ومساءلتها في مؤسسات التعليم العالي لعام 2021، استجابة للسياسات الواردة في الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025)، وذلك لتحفيز الجامعات على الإسهام في تحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز الحاكمية في التعليم العالي، ومنح الجامعات مساحة أكبر من الاستقلالية. وتقوم مسودة هذا النظام على تقييم رئيس الجامعة ومساءلته سنوياً من خلال مجلس الأمناء وفقاً لمعايير الاعتمادية، وضمان الجودة العالمية، والتدريس، وادماج التعليم الإلكتروني، والبحث العلمي، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة الموارد المالية، والبيئة الجامعية، وخدمة المجتمع، والحوكمة، وأي معايير أخرى يراها المجلس مناسبة، ثم تُرفع نتائج التقييم لمجلس التعليم العالي لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحسب ما يراه مناسباً، إلا أن هذا غير مطبق على الواقع من حيث التنفيذ، ولا يوجد دور مهم لمجلس الأمناء في هذا الإطار، فقد أعفي خمسة رؤساء جامعات حكومية وآخر لاحقاً دون الرجوع إلى مجالس الأمناء. ومن ناحية أخرى، ومع أن مجلس الجامعة يأتي في المرتبة الثانية بعد مجلس

الأمناء وقبل مجلس العمداء من حيث الحاكمية، إلا أن هذا المجلس، وهو الوحيد الذي يُنتخب بعض أعضائه، لم يُحظ بتعظيم دوره وخاصة مع وجود أعضاء يُعيّنهم رئيس الجامعة، لذلك هُمّش وفُرع من محتواه، ولا ينعقد إلا مرة أو مرتين في الفصل الواحد. كما أن رئاسة الجامعة، ومجالس الحاكمية في بعض الجامعات الخاصة تعاني من سيطرة مالكي الجامعات، بل إن بعض رؤساء الجامعات الخاصة يُعامل بوصفه موظفاً أكثر من كونه قيادياً، الأمر الذي يستدعي مزيداً من التحليل والتدقيق بما يتوافق مع قانون الجامعات الأردنية في نواح كثيرة.

### 3-1 التمويل

إن من أبرز التحديات التي تواجهها معظم الجامعات الحكومية، عجز الموازنة، وارتفاع تراكم المديونية، وما زال العجز السنوي للجامعات الحكومية في تزايد ناتج عن زيادة النفقات التشغيلية على الإيرادات. فقد وصل مجموع موازنات الجامعات الرسمية إلى 619 مليون<sup>(9)</sup> دينار في عام 2021، ووصل مجموع الدين المتراكم عليها إلى أكثر من 100<sup>(10)</sup> مليون مع نهاية 2021. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تراكم المديونية، محدودية مصادر إيرادات الجامعات، واقتصارها على الرسوم الجامعية المستحقة من الطلبة، والدعم الحكومي المقدم لها، إضافة إلى تأجير بعض المرافق الخدمائية في الجامعة مثل المطاعم والأكشاك، الأمر الذي أرهق الإدارات الجامعية المتعاقبة في سعيها لتغطية النفقات وعلى رأسها المصاريف التشغيلية ورواتب الموظفين، في حين وصل مجموع الدعم الحكومي إلى 44.5 مليون دينار لعام 2021<sup>(11)</sup>، بمعدل 50.5 مليون دينار سنوياً لآخر عشر سنوات. ويلاحظ تناقص نسبة الدعم الحكومي إلى مجموع الميزانيات، كما هو موضح في الشكل رقم (1). وفي سبيل معالجة هذه الأعباء المتراكمة، تتجه بعض الجامعات إلى استحداث التخصصات التي تمتاز بارتفاع رسومها وتشهد إقبالاً مجتمعياً عليها، إضافة إلى قبول أعداد كبيرة على البرنامج الموازي، متجاوزة النسبة المسموح بها، ما زاد من نسبة البطالة بين خريجيها. فلا بدّ من التنبيه إلى جدوى استحداث التخصصات الجديدة، ومقدار احتياج السوق من عدد الخريجين. لذلك كان لا بدّ من دراسة جدوى البرامج التي استُحدثت آخر عشر سنوات من خلال إحصاء الخريجين والتشغيل في مجال التخصص. إن استحداث تخصصات جديدة مثل التخصصات المتصلة بالذكاء الاصطناعي كونها

9 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

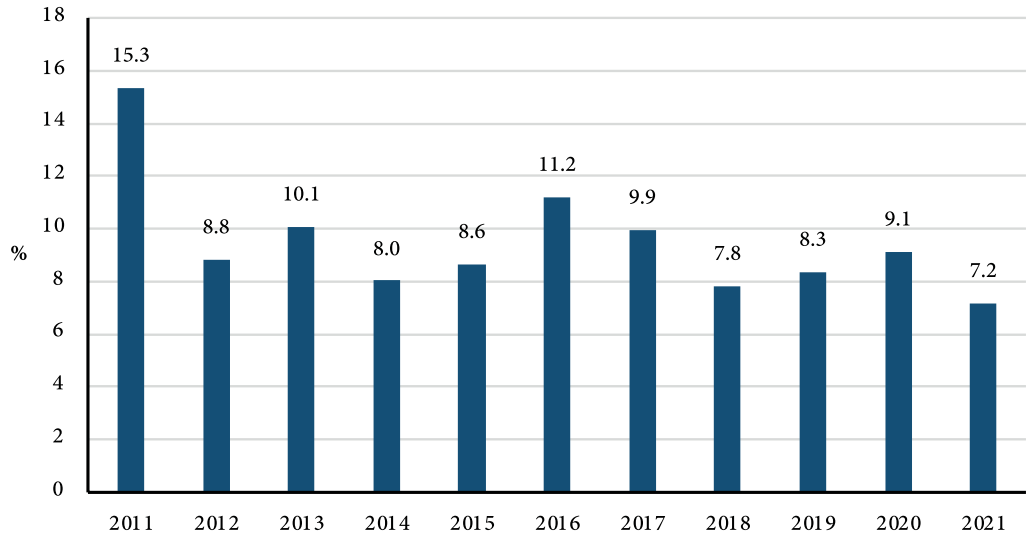
10 المصدر السابق.

11 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

الشائعة حالياً، لا يعني أنها بالضرورة تساعد على حل مشاكل البطالة، وخاصة مع عدم توافر البيئة اللازمة من تجهيزات وهيئة تدريسية مؤهلة، إضافة إلى عدم توفير الأعداد التي يحتاجها السوق للخمس أو عشر سنوات القادمة. إن الإقبال على فتح تخصصات جديدة مطلوبة في السوق العالمي يحتم علينا العمل على تجويد العملية التعليمية، وعلى قيام الحكومة بالعمل على فتح أسواق عمل للخريجين من هذه التخصصات من ناحية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المجالات لخلق فرص عمل من ناحية أخرى.

### الشكل رقم (1)

نسبة الدعم الحكومي



المصدر: تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقارير متفرقة، 2022.

ولغايات تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العالي وإصلاحها لا بدّ بدايةً من توفير الإيرادات المالية السنوية اللازمة للنهوض بالجامعات بألا تقل عن مقدار الإنفاق السنوي، وكذلك توفير الإمكانيات لتنفيذ استراتيجياته وخططه التنفيذية. لذلك، وفي سبيل توفير التمويل اللازم للجامعات الرسمية، وجّه مجلس التعليم العالي لاعتماد مصفوفة خطة متابعة الرقابة المالية والإدارية، والخطط الاستراتيجية، ومؤشرات الأداء الرئيسية في الجامعات الرسمية، لاستخدامها بوصفها خارطة طريق للإصلاح الإداري والمالي<sup>(12)</sup>. وطلب من مجلس الأمناء متابعة مدى الالتزام في إنجاز أهداف الخطة

12 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.

التنفيذية الخاصة باستراتيجية الجامعات وتنفيذها دورياً، وتقديم تقرير نصف سنوي لمجلس التعليم العالي. وعلى غرار ذلك، ولغايات تطوير الأداء الإداري في الجامعات، ربط مجلس التعليم العالي الدعم الحكومي بأداء الجامعات من خلال تخصيص ما نسبته 5% من الدعم الحكومي السنوي وفقاً لإنجاز الجامعة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتصل إلى 20%<sup>(13)</sup> بعد أربع سنوات. ويُقسّم الدعم الحكومي للجامعات بناء على الأسس الجديدة إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: يهدف إلى تغطية فرق النفقات المتكررة على الرسوم الجامعية وتعويضها جزءاً من تكلفة الطلبة المستفيدين من قانون التقاعد المدني والعسكري.
- القسم الثاني: يرتبط باعتماد معايير تميز الجامعات، وأبرزها ترتيب الجامعة ضمن التصنيفات العالمية، ونسبة الإداريين إلى أعضاء الهيئة التدريسية، ونسبة الطلبة الوافدين وطلبة الموازي إلى المجموع الكلي للطلبة، وعمر الجامعة.
- القسم الثالث: يعتمد على المستحقات المترتبة للجامعات على صندوق دعم الطالب. ولا يتوافر أي تقارير عن تطبيق هذه الأسس، وعن نجاعة هذا الإجراء، لا سيما أن الجامعات كانت وما زالت تعاني من ترهل إداري عام في جميع الجوانب الإدارية والمالية. وبما أن مصدر الدخل الرئيس لإيرادات الجامعة يأتي من الرسوم الجامعية، فعند تحديدها يؤخذ بالحسبان عوامل كثيرة، منها حق الطالب في الدراسة في الجامعات الحكومية برسوم مناسبة له. وبناء على ذلك، فإنه من الصعوبة رفع الرسوم إلى مستوى يغطي تكلفة الطالب؛ لأن ذلك يثقل كاهل المواطن الأردني وخاصة ذوي الدخل المحدود، ما يترتب على الحكومة عدم رفع الرسوم إلى حد يكافئ الإنفاق، وعليها تقديم دعم يكافئ الفرق بين الإنفاق والإيرادات، أو اتباع خيار آخر، وهو أن يقدم مجلس التعليم العالي جزءاً من هذا الفرق، والباقي يقع على عاتق الجامعة تغطيته - كما هي الحال الآن - ويأتي ذلك إما بتقليل النفقات التشغيلية، أو إيجاد مصادر إيرادات أخرى مثل الاستثمار وتسويق الأبحاث العلمية والخدمات الجامعية، وهذه معضلة للجامعات. وفي هذا الإطار، يُطلب من صانعي القرار تحديد الأولويات المتداخلة وترتيبها، ومن ثم حلّ هذا الموضوع جذرياً إما من خلال تقديم الدعم الكافي للجامعات الرسمية مع بقاء الرسوم الجامعية إلى حد تتساوى فيه الإيرادات مع الإنفاق، أو يتم رفع الرسوم وتقديم الدعم للطلبة مباشرة، وذلك كله بعد ترشيد النفقات والمصاريف، ثم مساعدة الجامعات على الاستثمار الجامعي. وقد قام مجلس التعليم العالي بطرح عدد من الحلول للمشاكل

13 المصدر السابق.

المالية للجامعات، أهمها إيقاف العمل بأنظمة المكافأة والتعويض لإلغاء إعطاء راتب (الثالث عشر) للمعيّنين بعد تاريخ إيقاف العمل بالنظام، وتشجيع الجامعات لاستحداث تخصصات تقنية يتطلبها سوق العمل المحلي والعالمي، وإيقاف تعيين الإداريين في الجامعات الحكومية إلا من خلال ديوان الخدمة المدنية وبناء على الحاجة الفعلية للتخصصات المختلفة. ومن جانب آخر، يشارك القطاع الخاص بإستثمار كبير في التعليم الجامعي، إذ يشكل خريجو القطاع الخاص ما نسبته 30% من إجمالي عدد الخريجين، وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات والكليات الخاصة لا تعاني عجزاً مالياً مثل الجامعات الرسمية بل إنها تحقق أرباحاً.

#### 4-1-1 القبول

تزايدت أعداد الطلبة الملتحقين بجميع البرامج سنوياً حتى وصلت إلى 110,994 طالباً في الجامعات الأردنية و34,351 طالباً في كليات المجتمع والكليات الجامعية في العام الدراسي 2021/2020<sup>(14)</sup> بزيادة مقدارها 23% عن عام 2019/2020، وبزيادة بنسبة 73.3% عن عام 2010/2011، في حين وصل عدد أعضاء الهيئة التدريسية 10,255 مدرساً في عام 2021/2020 بنسبة زيادة مقدارها 29.1% عن عام 2010، وهذا يشير إلى اختلال نسبة المدرسين إلى الطلبة.

وقد أدت أسس القبول في الجامعات الرسمية إلى زيادة أعداد الطلبة المقبولين عن الطاقة الاستيعابية للجامعة، وهذا أدى إلى زيادة أعداد الطلبة في الشعبة الواحدة على حساب المخرجات وجودة التعليم، إضافة إلى زيادة العبء على المرافق الجامعية الخدمية والتعليمية. إذ يتم التحاق الطالب بالبرامج والتخصصات في الجامعات الرسمية بناء على سجل القبول الموحد باعتماده على نتائج الثانوية العامة دون تلبية طموحات الطالب ومراعاة رغباته الحقيقية وميوله الأكاديمي. كما أن شروط الانتقال بين الجامعات ليست مرنة، ما يؤدي إلى ضعف المخرجات عند الخريجين، وتراكم أعداد المتعطلين، إذ وصلت نسبة المتعطلين من حملة البكالوريوس فأكثر إلى 34.6% من مجموع العاطلين عن العمل في الربع الثالث من عام 2021<sup>(15)</sup>. وفي سبيل الحد من نسبة البطالة، قام مجلس التعليم العالي بعدة مبادرات، أهمها: تخفيض العدد المقرر للقبول في العديد من التخصصات الراكدة والمشعبة بنسبة تتفاوت بين 25% إلى 30%<sup>(16)</sup>. وقام باستحداث ما يزيد على

14 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

15 دائرة الإحصاءات العامة، الجولة الثالثة، 2021.

16 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.



50 تخصصاً<sup>(17)</sup> في الجامعات الأردنية لمختلف الدرجات العلمية، يحتاجها سوق العمل المحلي والإقليمي في المقام الأول.

ووفقاً لأسس قبول الطلبة في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس، والذي يسمح للجامعات بقبول الطلبة في البرنامج الموازي بما لا يزيد على 30% من إجمالي عدد طلبة القبول الموحد. فإنه يلاحظ تجاوز العديد من الجامعات لهذه النسبة، إضافة إلى عدم الالتزام بالبند الوارد في الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) بشأن تخفيض نسبة القبول على البرنامج الموازي إلى الصفر بحلول عام 2025، حيث أنه من الصعب تنفيذ هذا البند دون توفير بدائل تعوض عن قيمة رسوم قبول الموازي المتوقع فقدها في ظل عدم التزام الحكومة بتغطية هذا الفارق بحسب ما ورد في الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025). أما نسبة قبول طلبة الموازي في السنوات الماضية، فإنه يتبين تجاوز كبير للنسبة المسموح بها لمعظم السنوات، غير أنه لوحظ انخفاض هذه النسبة عن المسموح به في العامين 2019/2020 و2021/2020، وقد يعود السبب في ذلك إلى جائحة كورونا وتبعاتها. وفي الوقت نفسه، قبل عدد كبير من الطلبة في السنتين الأخيرتين على سجل القبول الموحد مقارنة مع السنوات السابقة بما يزيد على 33.3%<sup>(18)</sup> عن عام 2019/2018.

وبالرجوع إلى الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025)، فقد وضعت هدفاً استراتيجياً بتوفير فرص عادلة مبنية على أسس تتمتع بالمساواة للطلبة المؤهلين كافة بناء على الجدارة والقدرات. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت الخطة أربعة مشاريع مهمة، منها وضع نظام قبول موحد للدرجة الجامعية الأولى على أساس تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص من خلال تنظيم استثناءات القبول، وإلغاء الامتيازات غير المنصفة، وإلغاء البرنامج الموازي. ولتنفيذ هذه المشاريع جرى إدراج 11 إجراء، إلا أن الوقائع تشير إلى عدم تنفيذ كثير من هذه الإجراءات خلال المدة الزمنية المحددة. إن تطوير أسس القبول ومعاييرها لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الطلبة، يساعد على عكسه إيجاباً في التميز والإبداع والتشجيع على الالتحاق بالتعليم التقني، وتوازن نسبة عدد الطلبة إلى المدرسين، وتقليل أعداد الطلبة في الشعبة الواحدة. لذلك لا بد من العمل على هذا الهدف الاستراتيجي بكل مكوناته لما له من أهمية وأثر في تحسين المدخلات وتجويد المخرجات.

17 المصدر السابق.

18 المصدر السابق.



## 1-5 البحث العلمي والابتكار

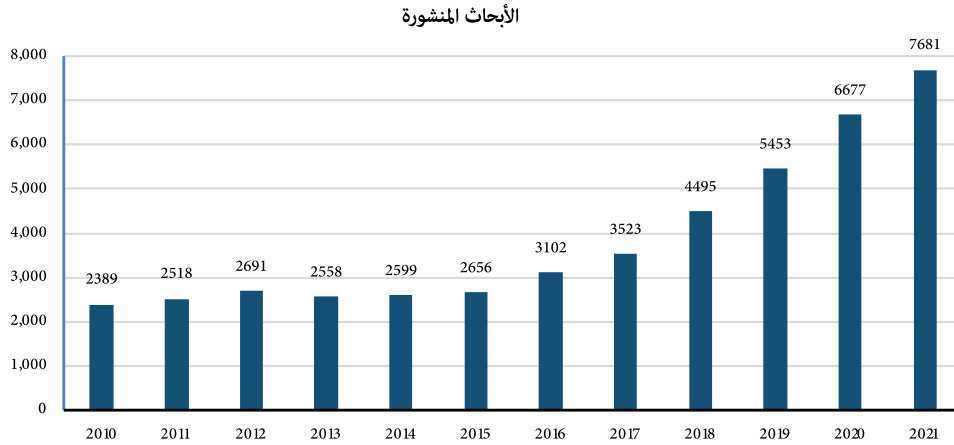
إن الخلل الحاصل في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ابتداءً من تهميش دور مجالس الأمناء، مروراً بألية اختيار القيادات الأكاديمية في الجامعات، إضافة إلى عدم توافر الدعم المالي والبيئة الجامعية المحفزة على الإبداع والبحث العلمي والابتكار، هذا الخلل أدى أولاً إلى حالة من الإحباط لدى أعضاء الهيئة التدريسية نتج عنه العزوف عن الأبحاث العلمية التطبيقية والابتكارية والريادية ذات المردود العلمي أو الاقتصادي لحل مشاكل المجتمع الصناعية والاقتصادية والاجتماعية، والتوجه إلى الأبحاث النظرية لغايات الترقيات الأكاديمية التي تركز على النشر العلمي في مجالات ذات تصنيفات تحقق شروط الترقية. وأدى هذا الخلل ثانياً إلى عدم القدرة على استقطاب أعضاء هيئة تدريس من ذوي الخبرة والكفاءات العلمية، إضافة إلى هجرة عدد من الكفاءات العلمية التي لم تجد لطموحاتها مكاناً في جامعاتها.

ولا شك أنه ثمة عدم وضوح في تحديد الأولويات الوطنية للبحث العلمي، وذلك بسبب المبالغة في الطموحات عند وضع الأولويات الوطنية للبحث العلمي، إضافة إلى ضعف الإمكانيات وعدم جدية الجهات المعنية في القيام بدورها. فلا بد من تحديد الغاية من تنفيذ البحث العلمي في الأردن، ورسم استراتيجية وخطة تنفيذية واضحة، مع توفير البيئة المناسبة له ضمن الإطار الواقعي، إذ لا تتوافر حالياً خطة استراتيجية وطنية معلنة للبحث العلمي على سبيل المثال للأعوام 2020-2025 أو 2020-2030.

ومع تخصيص قانون الجامعات ما لا يقل عن 2% من ميزانية الجامعة لدعم البحث العلمي، وما لا يقل عن 1% للإيفاد، وبمجموع 5% من ميزانية الجامعة سنوياً، إلا أن كثيراً من الجامعات الأردنية لم تنفق كامل هذه النسب في السنوات الخمس الأولى من صدور القانون، إلى أن قام صندوق البحث العلمي والابتكار بحسب النظام بالمطالبة وتحصيل المبالغ التي لم تنفقها الجامعات على البحث العلمي والإيفاد ضمن هذه النسب المقررة، ما اضطر الجامعات لاحقاً إلى التعامل بجدية أكثر في الإنفاق على دعم البحث العلمي وإنفاق كامل هذه النسب بحد أدنى. ولم يظهر للعيان أي تأثير أو انعكاس ملموس لهذا الدعم على مستوى البحث العلمي محلياً وعالمياً، الأمر الذي يثير التساؤل حول آلية صرف هذه المخصصات وأوجهها من أجل الاستثمار الأمثل في البحث العلمي. ويذكر أنه قد بلغ مجموع ما أنفقته الجامعات الأردنية على البحث العلمي والإيفاد 41 مليون دينار خلال عام 2020، بمعدل 40 مليون دينار سنوياً لآخر عشر سنوات، وأخذت هذه الأرقام بالتناقص في آخر أربع سنوات إذ كان عام 2020 هو الأقل إنفاقاً منذ عام 2014.

وفي هذا الإطار، وصل مجموع الأبحاث المنشورة للفترة 2010-2021 بحسب قاعدة البيانات Scopus إلى 46,342 بحثاً، وعدد الاقتباسات العلمية إلى 470,910<sup>(19)</sup> للفترة نفسها، بينما كان عدد الأبحاث المنشورة بحسب تصنيف Web of Science 36,600 بحث، ويعود السبب في هذا الفارق إلى ارتفاع مستوى المجالات العلمية المصنفة بحسب Web of Science، وإقبال الباحثين الأردنيين على النشر في المجالات المعتمدة لدى Scopus، لأن عدداً من المجالات العلمية ضمن تصنيفها يسهل نسبياً النشر فيها، وأيضاً تحقق شروط الترقيات، أي إن معدل الإنتاج العلمي للأبحاث يصل إلى أقل من بحث واحد سنوياً لكل عضو هيئة تدريس. والجدير بالذكر أن عدد الأبحاث العلمية وعدد الاقتباسات هو أحد المؤشرات للدلالة على مستوى البحث العلمي، والذي غالباً ما تأخذ به الجامعات الأردنية مع وجود مؤشرات أخرى. ويوضح الشكل رقم (2) عدد الأبحاث المنشورة سنوياً.

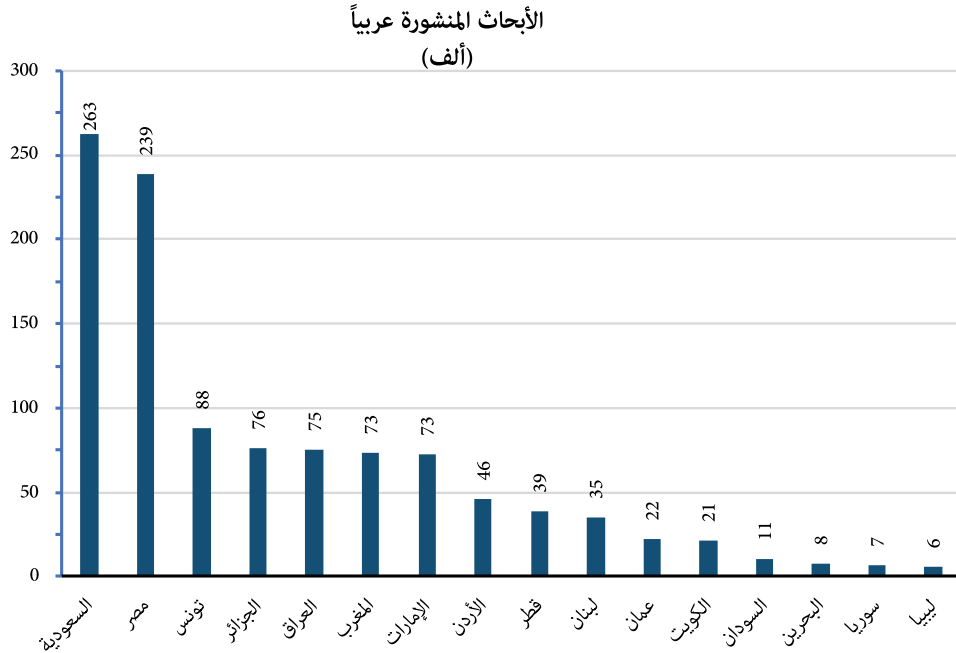
#### الشكل رقم (2):



المصدر: SciVal- Elsevier Scopus.

ويلاحظ أن النشر ما زال دون المطلوب، ويتزايد بمعدل بطيء مقارنة مع عدد الباحثين الموجودين في الجامعات الأردنية، إذ عند مقارنة حجم النشر العلمي في الفترة 2010-2021 مع الدول العربية، فإن هذا العدد متدنٍ، ويقع الأردن في مرتبة متوسطة في مجموع الأبحاث المنشورة، كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3):

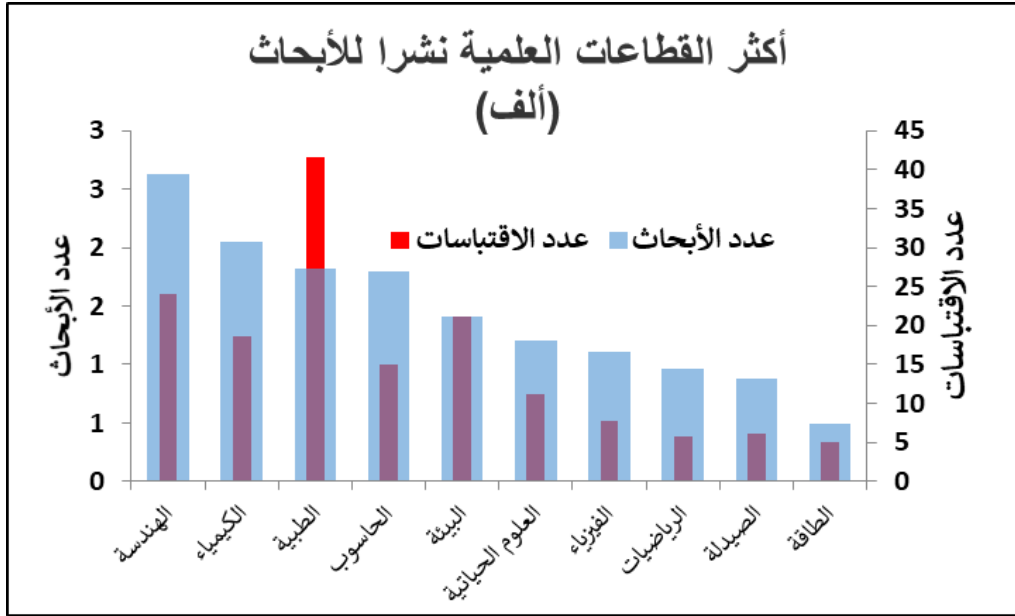


المصدر: SciVal- Elsevier Scopus.

وعند تحليل النشر العلمي في الأردن بحسب Web of Science للأعوام الخمسة من 2016 إلى 2020، فيلاحظ أن أكثر القطاعات العلمية نشرها هي قطاع الهندسة، ثم الكيمياء والعلوم الطبية، كما هو مبين في الشكل رقم (4). ويلاحظ أيضاً أن أبحاث قطاع العلوم الطبية الأعلى اقتباساً، ثم الهندسة والبيئة، وهذا يشير إلى حد ما إلى جودة ما نشر في القطاع الطبي. كما يتميز الباحثون الأردنيون خلال هذه الفترة بالمشاركة بالنشر مع باحثين من الولايات المتحدة بواقع 2,758 بحثاً، ثم مع السعوديين بواقع 1,733 بحثاً، ثم مع البريطانيين بواقع 1,367 بحثاً. إن هذا يدل على قدرة الباحثين على التعاون العلمي مع باحثين من بلاد متطورة بحثياً، وأنه إذا تم الاهتمام بتوفير البيئة المناسبة للبحث، فيمكن التركيز على المجالات التي يتميز بها الباحثون الأردنيون والعمل على الاستثمار بها. كما أنهم مميّزون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بدليل تميز كثير منهم في دول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة. وقد حصل عدد من أساتذة الجامعات الأردنية الباحثين على أعلى 2% من الباحثين في العالم خلال السنوات الأخيرة بحسب دراسة أجرتها جامعة ستانفورد<sup>(20)</sup>، ما يعكس مدى التميز الذي يمتلكه الباحثون الأردنيون.

20 Updated Science-Wide Author Databases of Standardized Citation Indicators, Elsevier- 2021

الشكل رقم (4)



المصدر: Web of Science- 2021.

ويهدف صندوق دعم البحث العلمي والابتكار التابع لوزارة التعليم العالي إلى خلق بيئة جامعية مشجعة على الإبداع والابتكار والريادة، وتعزيز دور الجامعات في دعم القطاعات الصناعية محلياً، وحل الصعوبات التي تواجهها لتحقيق العائد الاقتصادي على المستوى الوطني. فقد أنفق الصندوق 1,609,447 ديناراً على المشاريع البحثية خلال عام 2021<sup>(21)</sup> بمعدل 1,752,255 ديناراً سنوياً لآخر عشر سنوات. والجدير بالذكر أن مصير الصندوق غير واضح إلى الآن، وخاصة أنه يفترض له أن يؤدي دوراً مهماً في توجيه قطاع البحث العلمي وإدارته، في حين أنه ليس واضحاً إذا ما سيعاد هيكلته أو إنشاء مراكز أبحاث في أقاليم الشمال والوسط والجنوب، كما ورد في توصيات تقرير حالة البلاد 2020.

إن ربط الجامعات مع الصناعة ما زال هاجساً لم ينضج على مستوى الأردن، ويحتاج إلى الاهتمام اللازم لتحقيقه، وذلك لضعف العلاقة بين الجامعات والقطاع الصناعي والإنتاجي بسبب عدم وجود ثقة متبادلة بين الطرفين، وعدم وجود إيمان حقيقي بالبحث العلمي من معظم المؤسسات ذات العلاقة. فما زال مؤشر الابتكار في تراجع إلى

21 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

أن وصل المرتبة 81<sup>(22)</sup> عالمياً في عام 2021 بعد أن كان في المرتبة 42 في عام 2011<sup>(23)</sup>. ومع توافر الاهتمام والمبادرات للتشجيع على الابتكار والريادة، يلاحظ أن ثمة صعوبة في تحقيقهما، إذ إن جل المشاريع الابتكارية الريادية الحالية تعتمد أساساً على التطبيقات الذكية الرقمية. وبالرغم من إدراج موادّ للابتكار والإبداع لتدرس ضمن خطط البرامج الجامعية، إلا أنها لا تُدرّس بالمستوى المطلوب في عدد من الجامعات، والمدرسون غير مؤهلين بالدرجة اللازمة في مجال الإبداع والابتكار والريادة، بل إن جميع الموادّ التي تدرس في الجامعات يغلب عليها الطابع التقليدي، ولا يوجد فيها تشجيع على تطوير أساليب التدريس لتشمل الجانب التطبيقي من خلال -مثلاً- التعلم القائم على المشاريع (Project Based Learning)، والتعلم والتقييم القائم على المخرجات (Learning Outcome Based).

ويمكن أيضاً الإشارة إلى أن بعض ملامح البحث العلمي تحتاج إلى مراجعة، للأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- ضعف الإنفاق على البحوث العلمية بالوتيرة العالمية نفسها سواء كان من الجامعة أو الدولة أو القطاع الخاص.
- عدم ملاءمة تعليمات الجامعة بخصوص البحث العلمي، فتارة تشجع التعليمات على البحث العلمي الجماعي، وتارة على البحث العلمي الفردي.
- التغيير المستمر في تعليمات الترقية وتركيزها على النشر العلمي تركيزاً كبيراً دون التشجيع على الإبداع والابتكار والجانب التطبيقي والإنتاجي وحل مشكلات المجتمع المحلي.
- البيروقراطية عند التقدم وأثناء الحصول على دعم مالي من مراكز الدعم مثل صندوق البحث العلمي والابتكار والجامعات وغيرها.
- أغلب البحوث المقدمة هي لغايات الترقية، وبالتالي غياب الهدف النهائي للبحث بالوصول إلى منتج أو نتائج ابتكارية أو ريادية يمكن عكسها على بناء قدرات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، والتركيز على الأبحاث النظرية وذلك لسهولتها وعدم توافر الإمكانيات.
- بالرغم من جهود وزارة التعليم العالي في جمع المعلومات والبيانات المتصلة بقطاع التعليم العالي، إلا أن ثمة حاجة إلى إيجاد شبكة معلوماتية شاملة لكل تفاصيل

22 Global Innovation Index, 2021

23 Global Innovation Index, 2011

القطاع، إضافة إلى بيانات البحث العلمي التي يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف لرسم السياسات والاستثمار فيها.

- نجحت توجّهات الجامعات في تحفيز أعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث من خلال إعطاء حوافز مالية للناشرين في مجلات Q1 و Q2 الأمر الذي أدى إلى زيادة النشر ورفع تصنيفات هذه الجامعات، لكنها لم تُشجّع تشجيعاً كافياً على استقطاب المشاريع البحثية المدعومة.

- تمنح الجامعات الرسمية وبعض الجامعات الخاصة سنة للتفرغ العلمي، والتي يفترض أنها تساعد عضو هيئة التدريس على مواكبة آخر المستجدات العلمية وإجراء البحوث، إلا أن كثيراً من أعضاء الهيئة التدريسية يستخدمونها لغايات التدريس في الجامعات لتحسين الدخل وخاصة في ظل تدني رواتبهم، وتغض إدارة الجامعات الطرف عن ذلك.

على صعيد آخر، فإن كثيراً من المشاريع المحلية والدولية التي نُفذت من خلال الحكومة ووزارة التعليم العالي، تهدف إلى إصلاح منظومة التعليم العالي وتطويرها، إلا أن كثيراً منها تنتهي بانتهاء تنفيذ المشروع، ولا يوجد متابعة واستمرارية لتحقيق الهدف من هذه المشاريع. كما لا يوجد مساءلة عن هذه المشاريع. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من المشاريع المدعومة من جهات دولية، والتي يشترك فيها باحثون من الأردن مع باحثين من أوروبا هدفها تطوير التعليم والبحث العلمي من خلال التشبيك مع باحثين أردنيين، فبعض هذه المشاريع تكون بالتنسيق مع الجهات الحكومية المحلية، وبعضها من خلال الجامعات مباشرة، والتي تكتفي بتوفير الأجهزة والمعدات الموجودة في الجامعات بوصفها دعماً مقابلاً للدعم الخارجي، إلا أن نسبة كبيرة من ميزانية المشروع تنفق على مصاريف السفر والإقامة والمكافآت للمشاركين، وفي النهاية يُحسب على الأردن أنه تلقى دعماً دولياً لمشاريع مشتركة. لذلك يجب الإشارة إلى أهمية متابعة نتائج هذه المشاريع واستراتيجياتها، لا سيما أن عدداً منها لم يوثق لها أي نتائج أو استدامة بعد انتهاء هذه المشاريع، أو وقوف على مدى انعكاس هذه المشاريع على تطور البحث العلمي، أو النتائج العلمية، أو البنية التعليمية والبحثية في الجامعات مع ارتفاع مستوى الدعم المالي، ما يستلزم أن تكون هذه المشاريع بإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومتابعتها.

## 6-1 الدراسات العليا

وصل عدد الملتحقين ببرامج الدراسات العليا إلى 32,378 في الجامعات الأردنية منهم 4,697 طالباً ضمن 101 برنامج دكتوراه، و24,823 طالباً ضمن 476 برنامج ماجستير،

و2,958 طالباً ضمن 22 برنامج دبلوم عالٍ خلال العام الدراسي 2020/2021<sup>(24)</sup>. ويفترض أن ينتج عن دراسات هؤلاء الطلبة ما يخدم العلم والمجتمع في حل المشاكل الصناعية والإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية، علماً بأن 90% من طلبة الدكتوراه يدرسون في التخصصات الإنسانية، ويبرز في هذا الصدد سؤال عن حاجة الوطن إلى هذا العدد الكبير من خريجي الدكتوراه، وهل يتم الاستفادة من مخرجات رسائلهم؟

كذلك تعاني برامج الدراسات العليا من تغليب الجانب النظري على الجانب التطبيقي، ومن الزيادة غير المبررة لأعداد الطلبة في برامج الدراسات العليا، إضافة إلى عدم توفير أساتذة ضمن المعايير المطلوبة، وعدم جدية المشرف في الإشراف، والطالب في الاجتهاد والإبداع والابتكار، ولا يتوافر الدعم الكافي لطلبة الدراسات العليا، ما يضطر كثيراً من الطلبة العمل إلى جانب الدراسة، والذي يكون على حساب الناتج العلمي، إذ تتصف كثير من هذه الرسائل دون نتائج علمية ذات تأثير سواء من خلال نشرها في مجلات مرموقة أو بعدها منتجاً أو ابتكاراً وريادة، أو تأسيس شركات ناشئة، أو استفادة المجتمع منها مباشرة، بل إن هدف كثير من هؤلاء الطلبة الحصول على الشهادة وحسب لدوافع اجتماعية وتحسين المعيشة، وهذا يحتم إعادة النظر في منظومة برامج الدراسات العليا وتجويد مخرجاتها، وتوفير الإمكانيات اللازمة لنجاح هذه البرامج وليس وحسب لإنتاج شهادات ماجستير ودكتوراه، لذلك يُقترح في هذا الاتجاه اشتراط النشر في مجلات علمية مرموقة والتشجيع على الجانب التطبيقي الإبداعي والابتكاري والريادي بما يخدم المجتمع لتحقيق الاستفادة الحقيقية منها بدلاً من وضعها على الرف.

### 7-1 أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية

ما زالت عملية التدريس في الجامعات والكليات الجامعية عند معظم أعضاء الهيئة التدريسية تتبع الطرق التقليدية، باستثناء إضافة التعليم الإلكتروني الذي يجب على جميع الجامعات تطبيقه لما له من أثر في إحداث نقلة نوعية، كونه يتيح أساليب تدريس عصرية، ويعزز مهارة التعلم الذاتي، ولم تبذل الإدارات الجامعية المتعاقبة جهوداً كافية لبناء عملية التدريس وتطويرها وتأهيل الهيئة التدريسية والبحثية، إذ ما زال المدرس هو محور العملية التدريسية بدلاً من الطالب، وما زال أسلوب التعليم يطفئ على أسلوب التعلم، إضافة إلى عدم التنوع في أساليب التعليم.

ويعدُّ أعضاء الهيئة التدريسية الأردنية من أفضل الكفاءات المميزة على مستوى الوطن العربي، لذلك لا تنفك جامعات دول الخليج تستقطب هذه الكفاءات المميزة عدا عن الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي استقطبت الكثير منهم. وبحسب إحصاءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2021/2020 كان عدد الأكاديميين 10,255، وكان عدد الموظفين الإداريين 17,902<sup>(25)</sup>، أي أن نسبة الأكاديميين إلى الإداريين هي 1:1.75 وهي نسبة بعيدة عن المستويات العالمية، فمثلاً فإن أفضل نسبة فاعلة بحسب الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات هي 3:1، وبحسب معدل معظم المعايير العالمية، فإن النسبة هي 2:1، وإذا ما تم تطبيق النسبة 1:1 بعدها مرحلة أولى، فإنه سيكون هناك 7,647 موظفاً فائضاً عن الحاجة بحسب هذا المعيار، لذلك يجب العمل على تقليص هذا الترهل الإداري بما سيساعد في تحسين الأداء وتوفير النفقات من خلال إعادة الهيكلة الإدارية إعادة صحيحة. ويمكن نقل الفائض من الإداريين في الجامعات الرسمية إلى وزارات الدولة المختلفة بحسب الحاجة دون تسريحهم.

وقد صدر نظام ممارسة العمل الأكاديمي في الجامعات والكليات الجامعية السابقة رقم (88) لسنة 2008 المعدل، ولم يطبق أي من بنوده منذ إقراره قبل عشر سنوات، ثم صدر هذا النظام بشكله الجديد رقم (130) لسنة 2018 خلال عام 2021 بهدف تحسين جودة مخرجات التعليم العالي ونوعيتها، وعمم على الجامعات بتاريخ 2021/9/12 لتصويب أوضاع كل من عُيِّن بعد تاريخ 2018/11/15 وحصوله على رخصة مزاولة العمل الأكاديمي، ثم تراجعت الوزارة عن هذا الكتاب بعد أسبوع، إذ خاطب وزير التعليم العالي والبحث العلمي رئاسة الوزراء مطالباً باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإيقاف العمل بنظام ممارسة العمل الأكاديمي في الجامعات والكليات الجامعية الجديد، لحين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل النظام والتشريعات التي استند إليها، وهذا يدل على عدم الاستقرار والتغيير المستمر في القرارات الحكومية.

ويشكو كثير من أعضاء الهيئات التدريسية من عدة ملاحظات تتصل بأداء عملهم، أهمها:

- زيادة العبء التدريسي للمدرّس والأعداد الكبيرة للطلبة في الشعب في الجامعات الحكومية.
- ضعف التواصل بين المدرسين وإدارة الجامعة، وعدم إشراكهم في اتخاذ القرارات.
- تدني رواتب أعضاء الهيئات التدريسية وعدم تعديّلها منذ مدة طويلة، ما دفعت بالعديد منهم إلى التعليم الإضافي، الأمر الذي أثر على أدائهم التعليمي والبحثي،

25 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.



ودفع بآخرين للهجرة إلى الخارج في سعي لتحسين الدخل، والحصول على فرصة إجراء البحث العلمي بالمستوى المطلوب.

### 8-1 الطلبة والبيئة الجامعية

وصل عدد الطلبة في الجامعات الأردنية إلى 348,572 طالباً<sup>(26)</sup> في عام 2021/2022 منهم ما يقارب 30% في الجامعات الخاصة، إلا أنهم لم يلقوا الاهتمام اللازم بالأنشطة الطلابية التي تسهم في تنمية قدرات الطالب ومهاراته وصقل شخصيته، وخاصة الأنشطة اللامنهجية منها، مثل النشاط الثقافي والاجتماعي والفني والرياضي، وتعزيز قيم المواطنة الإيجابية والانتماء والتفكير الناقد البناء وإدارة الوقت لديهم، لذلك وجب على الجامعات وضع استراتيجية لتوفير البيئة الجامعية المناسبة المحفزة على البرامج والأنشطة والخدمات العامة وفقاً لميولهم واستعداداتهم وقدراتهم وبإشراف عمادة شؤون الطلبة، إضافة إلى ربط الجامعات بالصناعة، ودعم إنشاء حاضنات أعمال في الجامعات بهدف خلق شركات ناشئة تسهم في خلق فرص عمل. وعلى صعيد آخر، فإن كثيراً من الطلبة الأردنيين مميزون علمياً في عدد من التخصصات، ويتميز كثير منهم عند التحاقهم بالعمل أو بالدراسات العليا في الجامعات العالمية. ويفقد الوطن كثيراً من هذه الكفاءات بسبب عدم توافر البيئة الجاذبة علمياً وبحثياً، فعلى سبيل المثال، فإن 60% من خريجي كلية الطب في الجامعة الأردنية يهاجرون إلى الولايات المتحدة وأوروبا كما أفاد رئيسها، ما يعني وجود تسرب للكفاءات الطبية التي يحتاج إليها الأردن، لا سيما مع وجود جائحة كورونا.

لذلك وضعت الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) الطالب موضع اهتمامها، وكرست له مشروع تهيئة بيئة جامعية مناسبة ومحفزة للإبداع والتميز ليُنَفَّذ من خلال:

- تكثيف الأنشطة الطلابية اللامنهجية لتكون جزءاً مكماً أساسياً للنشاطات الأكاديمية، بينما على أرض الواقع يلاحظ أن هذه الأنشطة اللامنهجية لم تتطور في السنوات العشر الأخيرة، إضافة إلى محدوديتها، وعدم وجود استراتيجية واضحة في هذا الإطار، وإن معظم الطلبة الذين يتميزون يكون ذلك بمجهود شخصي منهم، بل إن كثيراً من الطلبة يشعرون بأن أوقات الفراغ لديهم لا يتم استثمارها استثماراً مناسباً.

26 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

- توجيه برامج خاصة للطلبة تعزز دورهم في المشاركة الفعالة في الأنشطة المختلفة، وتنمي لديهم روح المبادرة. وفي هذا الإطار، قامت الوزارة بتوجيه الجامعات للبدء ببرامج تعزز المسؤولية ولا يوجد دراسة بنتائج هذا الإطار. وأيضاً أدرجت مادة التربية الوطنية بحسب الخطة وذلك لتعزيز الانتماء والقيم الوطنية خلال السنة الأولى. كما قام صندوق دعم البحث العلمي والابتكار التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء منصة ليتمكن الشباب من التقدم بأفكارهم الريادية والإبداعية لدعمها من خلال الصندوق.
- تكثيف برامج التوعية والإرشاد الأكاديمي والفني للطلبة، والتوسع في برامج تشغيل الطلبة في الحرم الجامعي. وعلى الواقع، تم توزيع الإرشاد الأكاديمي على المدرسين إلا أنهم لم يقوموا به بالمستوى المطلوب لأنهم ليسوا مؤهلين أو مدربين للقيام به، عدا عن اكتظاظ أعداد الطلبة وعدم وجود إرشاد نفسي منظم لهم في معظم الجامعات، وعدم تنفيذ بعض برامج تشغيل الطلبة في الحرم الجامعي، باستثناء بعض الجامعات إذ وضعت نظام التشغيل مع كثير من القيود وضعف المردود المادي المتوقع. وما زال محور توفير بيئة جامعية مناسبة للطلبة غير محقق بالمستوى المرجو منه لا سيما أنه ذو أهمية للطلبة، ومن الضروري توجيههم إلى الطريق الصحيح، والاستثمار في كفاءاتهم وطاقاتهم.

## الطلبة الوافدون

لقد استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مديرية خاصة تعنى بشؤون الطلبة الوافدين واستقطابهم إلى الأردن. فقد وصل عدد الطلبة الوافدين الملتحقين بالجامعات الأردنية إلى 37,412 طالباً عام 2022/2021، ولم تنجح الجهود خلال السنوات الخمس السابقة في استقطاب الطلبة العرب والأجانب، كما هو مقرر بحسب خطة الوزارة وصولاً إلى 70 ألف طالب غير أردني بحلول عام 2020، بل على العكس تناقصت الأعداد في السنوات الأخيرة لأسباب كثيرة، آخرها جائحة كورونا، في ما وصل إلى أعلى مستوى له هو 40,757 طالباً<sup>(27)</sup> في عام 2019/2018، ثم جاءت جائحة كورونا لتلعب دوراً ضاعفاً باتجاه انخفاض أعداد الطلبة الوافدين.

27 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

## 9-1 التعليم التقني

تبرز أهمية قطاع التعليم التقني في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإذا توافر الدعم اللازم له سيكون وجهة جاذبة للشباب الذي يمتلك المهارة والقدرة على التنافسية. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب، وخاصة بين حملة البكالوريوس فأكثر، إذ وصلت نسبة المتعطلين بين مجموع حملة البكالوريوس فأكثر إلى 27.8%. كما أن نسبة حملة البكالوريوس فأكثر من مجموع المتعطلين هي 34.6%، أي أن ما يقارب 140 ألف خريج من حملة البكالوريوس فأكثر، هم متعطلون، ما يدل على وجود خلل تعليمي في ظل الظروف الراهنة<sup>(28)</sup>، الأمر الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني والأمن الوطني والاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يفتقر قطاع التعليم التقني إلى مرجعية حاكمة واضحة له، فهو مُنشئت بين الوزارات والهيئات، وهذا يخلق حالة من التعارض في التشريعات والأنظمة النافذة له بين الجهات المسؤولة عنه، ويسهم في تراجعها. وفي هذا السياق ركزت الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) على تطوير قطاع التعليم التقني لما له من انعكاس على رفد سوق العمل بالكفاءات اللازمة للحد من البطالة بين الشباب الأردني، وقد أفردت الخطة عدداً من الأهداف والإجراءات لتحقيق الغايات المنشودة التي لم تتحقق إلى الآن.

لقد بلغ مجموع عدد طلبة التعليم التقني والتطبيقي في الكليات الوطنية في العام الدراسي 2021/2020 ما يقارب 33 ألف طالب، منهم 30% في الكليات الخاصة بواقع 44% من الذكور و56% من الإناث<sup>(29)</sup>، ويوضح الشكل رقم (5) إجمالي أعداد الملتحقين بالتعليم التقني والتطبيقي منذ عام 2012 إلى عام 2020، ويلاحظ انخفاض أعداد الملتحقين بالتعليم التقني إلى أدنى مستوى له في عام 2016، وبقيت متدنية حتى عام 2020، حيث ارتفعت ارتفاعاً استثنائياً إلى 19,300 ملتحق على حساب التعليم التطبيقي الذي انخفض إلى 13,697 ملتحقاً<sup>(30)</sup>. وما زالت هذه الأرقام دون المستويات المطلوبة، ودون الأرقام المتوقعة بحسب الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025)، إذ إن من أبرز الصعوبات التي تواجه الكليات الوطنية ضعف الإقبال عليها، وضعف تأهيل الكوادر العاملة فيها وصعوبة استقطاب الكفاءات المؤهلة للعمل فيها.

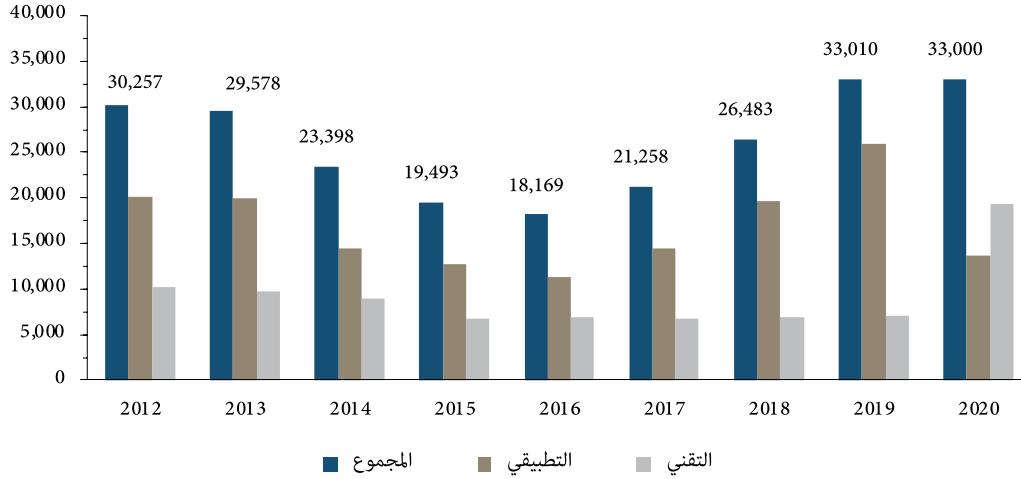
28 دائرة الإحصاءات العامة، الجولة الثالثة، 2021.

29 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.

30 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.

## الشكل رقم (5)

أعداد الملتحقين بالتعليم التقني والتطبيقي



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقارير متفرقة، 2021.

ولعله من الملاحظ أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لم تتجه إلى تقديم سياسات جوهرية أو حوافز للتشجيع على التعليم التقني في الجامعات الأردنية، باستثناء زيادة عدد منح التعليم التقني في جامعات الجنوب، والموافقة على إقرار مشروع التطور الوظيفي في المسارات المهنية، وإنشاء كليات جامعية تطرح برامج بكالوريوس تقنية، وليست هي تقنية حقيقة بل تتشابه مع باقي البرامج في الجامعات، إذ خلت الخطة الاستراتيجية للوزارة (2019-2021) من أي بند يتصل بالتعليم التقني.

وقد بذلت جامعة البلقاء التطبيقية في السنوات الأخيرة جهوداً في قطاع التعليم التقني، إضافة إلى صفتها الإشرافية الأكاديمية على برامج الدبلوم المتوسط في الكليات الوطنية من خلال تطوير البرامج الحالية، وتجويد مخرجاتها، واستحداث برامج جديدة، وذلك لمواكبة احتياجات سوق العمل، إذ أشارت الجامعة إلى تزايد عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم التقني لديها بنسبة 75% خلال السنوات الثلاث السابقة<sup>(31)</sup>.

إن قرار مجلس التعليم العالي الخاص بتخفيض نسبة التجسير لخريجي الدبلوم من 20% إلى 5% خلال ثلاث سنوات<sup>(32)</sup> ليصبح الآن 5%، جاء تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025)، وذلك لغايات التشجيع على الالتحاق

31 تقرير جامعة البلقاء التطبيقية، 2021.

32 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.

بالتعليم التقني، ما جاء بنتائج عكسية، إذ شجع الطلبة من خريجي الدبلوم على الذهاب إلى الكليات الجامعية والجامعات الخاصة لغايات التجسير، لأنه لا يؤمن التطور التعليمي الذي يطمح إليه الطالب، والذي التحق الكثير منهم على أساسه ببرامج الدبلوم التقنية. وهنا يكمن أحد أوجه الخلل بالنظر إلى التعليم التقني كونه منفذاً للتجسير وحصول الطالب على درجة البكالوريوس. لذلك لا بد من معالجة هذا الخلل، والعمل على تلبية حاجة السوق لأن سوق العمل يحتاج لفنيين وليس لمهندسين. ومن ناحية أخرى، قامت مؤخراً جامعة البلقاء التطبيقية ضمن خططها الاستراتيجية للتعليم المهني والتقني بإعداد مشروع المسارات المهنية/ التجسير والنفاذية، والذي يتوافق مع الإطار الوطني للمؤهلات بوصفه أحد الحلول للتشجيع على الالتحاق بالتعليم التقني، بحسب الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) الذي يتيح لطلبة التعليم المهني إكمال دراستهم (التعليم العالي) في مسارهم المهني دون الحاجة لتغيير تخصصاتهم المهنية. وقد أقر مجلس التعليم العالي بتاريخ 2020/8/12 مشروع التطور الوظيفي في المسارات المهنية والتقنية (التجسير والنفاذية ومنح الشهادات المهنية) على مستوى درجة البكالوريوس والماجستير المهني في المسار المهني الذي تقدمت به جامعة البلقاء التطبيقية، وعده برنامجاً وطنياً، وسيبدأ تطبيقه في الجامعة بداية العام الجامعي 2021/2022 قبل أن يُطبق في باقي الجامعات الوطنية، مع ملاحظات البعض حول نجاعة هذا البرنامج لحل مشكلة التعليم التقني، لا سيما أن سوق العمل بحاجة إلى فنيين.

وفي سياق التعليم التقني وتجويد مخرجاته، تم ما يلي:

- اعتماد "الإطار العام لتطوير الخطط الدراسية لمتطلبات الجامعة" ومتابعة تنفيذه مع الجامعات الأردنية، والذي يهدف إلى صقل مهارات خريجي الجامعات وتطويرها ومساعدتهم في الحصول على فرص عمل مناسبة.
- إعادة النظر في الخطط الدراسية في الجامعات للتخصصات كافة لتحديثها وتطويرها لتواكب المتغيرات في سوق العمل المحلي والعالمي، ما يستلزم أن تتضمن التدريب اللازم والمهارات الوظيفية المطلوبة والمجالات المعرفية.
- اعتماد خطة العمل التنفيذية المعدة من اللجنة الوطنية المشكلة من مجلس التعليم العالي لإدماج التعليم الإلكتروني في برامج التعليم العالي ليصبح جزءاً من المنظومة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي.
- أطلقت الوزارة بوابة "اختر تخصصك"، وبوابة "ادرس في الأردن" على موقع الوزارة الإلكتروني. بهدف تغيير أنماط التفكير لدى الطلبة وذويهم حول التخصصات المطلوبة لسوق العمل داخلياً وخارجياً، وتشجيعهم للالتحاق بالتخصصات التقنية.

- زيادة عدد المنح المخصصة للطلبة الدارسين في جامعات الجنوب في برامج التعليم التقني الحاصلين على الثانوية العامة، ومن إقليمي الوسط والشمال.
- تخصيص دعم مالي ضمن موازنة الوزارة للتعليم التقني للمشاريع التالية:
  - مشروع "تطوير التعليم التقني في كليات المجتمع الرسمية".
  - مشروع "تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية".

### 10-1 المنح والقروض

في ضوء الأوضاع الاقتصادية الصعبة والتي يمر بها المواطن الأردني، وخاصة مع تبعات جائحة كورونا، عمدت وزارة التعليم العالي إلى توسيع قاعدة المشمولين بالمنح والقروض لتغطي مساحة أكبر من الطلبة المحتاجين، إذ تضمنت الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) مشروعاً لتوسيع قاعدة الدعم المالي للطلبة بضمان حصول جميع الطلبة المؤهلين على الدعم المالي الذي يحتاجونه للالتحاق بالتعليم العالي، وكُرست له سبعة إجراءات فرعية، تقوم الوزارة بتنفيذ إحداها بإعطاء المنح والقروض الداخلية بحسب تعليمات جديدة للعام الدراسي 2021/2022، لذلك من المتوقع أن يصل عدد الطلبة المستفيدين من المنح والقروض إلى 50 ألف طالب.

وقد تمّ تضمين تعليمات أسس تقديم المنح والقروض ومعاييرها من صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية لسنة 2021 كما يلي:

- تقديم منح للطلبة من أقاليم الوسط والشمال الدارسين في جامعات الجنوب.
- زيادة عدد المنح المخصصة للطلبة الدارسين في جامعات الجنوب في برامج التعليم التقني، الحاصلين على الثانوية العامة من إقليمي الوسط والشمال لتصبح ألف منحة بدلاً من 600 منحة لكل من جامعتي الطفيلة التقنية والحسين بن طلال، و150 منحة كاملة للطلبة الدارسين في الجامعة الأردنية فرع العقبة، و150 منحة أخرى للطلبة الدارسين في كليات الشوبك والعقبة التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية.
- زيادة عدد المنح الجزئية المخصصة لكل لواء للطلبة الملتحقين ببرنامج الدبلوم المتوسط في التخصصات التقنية المحددة بواقع 20 منحة لكل لواء، ليصبح العدد الإجمالي لكل لواء 60 منحة جزئية بدلاً من 40 منحة<sup>(33)</sup>.

33 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

كما تبرعت حكومة قطر بمبلغ 6.7 مليون دولار للمساهمة في تمويل برنامج منح دراسية يستفيد منه 800 طالب أردني ولاجئ في الأردن. ويذكر أن أحد الإجراءات المهمة بحسب الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) الذي لم ينفذ إلى الآن، هو العمل مع البنوك ومؤسسات التعليم العالي، لتأسيس مؤسسة التمويل الجديدة وإدارتها، إذ يساعد هذا الإجراء على توفير بيئة آمنة اقتصادياً للطالب المحتاج.

### 11-1 الجودة والتصنيفات الجامعية

إن من أولويات قطاع التعليم العالي إعداد الكوادر المؤهلة للنهوض بعملية التنمية، وذلك بالعمل على توفير ما يلزم لتطويره ووضع في الاتجاه الصحيح من خلال الجهات المسؤولة عن إدارة قطاع التعليم العالي. فقد وضعت الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) هدفاً استراتيجياً مهماً يتصل برفع معايير مخرجات الأبحاث العلمية، ومستوى التدريب والتعليم في أنظمة التعليم العالي، بما يتوافق ويتمشى مع أفضل الأساليب والمعايير في الجامعات المتطورة، وكرست خمسة مشاريع لتحقيق هذا الهدف.

وقد وفرت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي التدريب والتأهيل لأكثر من 90% من كوادرها، وطوّرت معايير الاعتماد البرامجي للتوجه إلى الاعتماد النوعي، إذ اشتملت على إدارة البرامج والتعليم والتعلم والعلاقات الدولية والبحث العلمي والتقييم الذاتي للبرنامج والبيئة التعليمية، إضافة إلى متابعة جميع البرامج والتخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي. ومن جهة أخرى، راجعت الوزارة البرامج المطروحة، إذ ألغى عدد من البرامج الراكدة والمشعبة، وجمّدت التخصصات التي تجاوزت الطاقة الاستيعابية للطلبة، وأقرت نظام التعليم الإلكتروني في منظومة الدراسة، إلا أنه لم يجر تأهيل الكوادر الأكاديمية إلى الآن على أساليب التعلم الحديثة، ما أدى إلى تراجع ثقة الطلبة وأصحاب العمل بكفاءة المدرسين ومخرجات التعليم.

إن ظهور التصنيفات العالمية، قد دفعت الجامعات إلى الدخول في منافسة مع باقي الجامعات المحلية والإقليمية، ما دفعها إلى العمل على تحقيق الشروط اللازمة وتحسين نوعية الأداء الأكاديمي، فأصبحت الجامعات في سباق تحاول فيه الحصول على تصنيف للجامعة من ضمن تصنيفات عديدة، إلا أن عدداً من الجامعات لم تحاول الدخول في تصنيفات مرموقة وذات مصداقية عالية مثل تصنيف Shanghai. وما زالت جامعات رسمية وخاصة كثيرة مهتمة بشهادات الجودة المحلية والدولية، من خلال استيفاء الشروط المطلوبة دون انعكاس حقيقي على نتائج المخرجات التعليمية المنشودة لبرامجها، علاوة



على عدم التركيز على الهدف الأساسي للتعليم، وهو التدريب والتأهيل لطلبة يمتلكون المهارات والمعرفة التي يحتاجها السوق المحلي والعالمي للإبداع والتميز والتطوير. كما أن الحصول على شهادات الجودة والاعتمادات العالمية يجب أن يواكبه نشر ثقافة الجودة بين العاملين من أكاديميين وإداريين لتكون معايير الجودة هي التي تحكم ممارساتهم.

ومن مقومات الجودة والتميز، بناء علاقات ثنائية مع الجامعات الدولية، وذلك للاستفادة من خبراتهم في تطوير الجامعات وكوادرها الأكاديمية والبحثية والطلبة. وفي هذا الإطار، وافق مجلس التعليم العالي على القرارات التالية التي من شأنها الإسهام في تحسين الجودة:

- الموافقة على مجموعة من الأسس للموافقة على برامج مستضافة من خلال عقد اتفاقيات بين الجامعات والكليات الأردنية مع جامعات عالمية مصنفة بوصفها أفضل 500 جامعة عالمية لغايات توطئ برامجها في الجامعات الأردنية، وقد جرت الموافقة على اتفاقيات مع بعض الجامعات العالمية بهذا الخصوص.
- الموافقة على أسس البرامج المشتركة التي تقوم على عقد اتفاقية بين مؤسسات التعليم العالي الأردنية ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية من بين أول 500 جامعة عالمية لغايات عقد برامج مشتركة لتعطي شهادة مشتركة من الجامعة الأردنية ونظيراتها الأجنبية.
- تعقد بعض الجامعات الأردنية اتفاقيات مع جامعات عالمية لغايات استضافة طلبة أردنيين من تلك الجامعات لمدة فصل أو فصلين دراسيين لغايات اكتساب الثقافات والمهارات المطلوبة واحتسابها ضمن الخطة الدراسية للطلبة.
- تعقد الجامعات الأردنية العديد من الاتفاقيات مع نظيراتها في الخارج في مجالات البحث العلمي والتدريس.

وقد توجهت العديد من الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة إلى عقد اتفاقيات ثنائية أو مذكرات تفاهم، لغايات تطوير الأداء الأكاديمي والبحثي والمؤسسي مع عدد من الجامعات والمعاهد، كثير منها ليست من الجامعات المميّزة عالمياً وبحثياً، إذ إن كثيراً من هذه الاتفاقيات يبقى طي الأوراق، ولم يلاحظ انعكاسه على الجامعة والتعليم العالي المحلي، وكثير منها لغايات البحث عن إنجازات دولية تضاف لإدارة الجامعة أو للتسويق الإعلامي وبدون فائدة تعود على الجامعة، وهذا يتطلب من مجلس التعليم العالي متابعة هذه الاتفاقيات ودراسة تأثيرها على مستوى الجامعة والوطن، وتقديم المساعدة للجامعات لتعزيز الاستفادة من هذه الاتفاقيات.



## ثانياً: الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019-2021)

طوّرت وزارة التعليم العالي قطاع التعليم العالي بناء على عدة استراتيجيات، أهمها: الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (2014-2018)، والبرنامج التنموي التنفيذي (2016-2020)، والخطة الاستراتيجية للوزارة (2019-2021).

وقد اعتمدت الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي (2019-2021) على استراتيجيات، أهمها رؤية الأردن 2025، والاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025)، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022)، إذ تعدُّ هذه الخطة تحسينية للأعمال التنفيذية داخل الوزارة. فقد وضعت الوزارة ثمانية أهداف في خطتها الاستراتيجية (2019-2021)، ثلاثة منها وحسب يمكن عكسها على مؤسسات التعليم العالي، وتشترك مع الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025)، وهي:

- توافر فرص عادلة مبنية على أسس تتمتع بالمساواة للطلبة المؤهلين كافة بناء على الجدارة والقدرات، إذ يشترك ذلك مع خطة الوزارة في ضمان العدالة والتكافؤ في توفير الفرص التعليمية للطلبة.
  - الجودة من خلال رفع معايير مخرجات الأبحاث العلمية وجودتها ومستوى التدريس والتعليم في أنظمة التعليم العالي بما يتوافق مع أفضل الأساليب والمعايير في الجامعات المتطورة، والذي يشترك مع خطة الوزارة في دعم البحث العلمي والابتكار والإبداع والتميز.
  - أنماط التفكير من خلال زيادة وعي الجهات المعنية المستفيدة حول أهمية التعليم العالي، وما يعكس من مكاسب وطنية بهدف تعزيز مشاركتهم في عملية التعليم العالي، والذي يشترك مع خطة الوزارة في تقرير المسؤولية المجتمعية والشراكة في الجامعات والمؤسسات التعليمية المحلية والدولية والقطاع الخاص.
- كما ربطت الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي (2019-2021) أهدافها مع ثلاثة من أهداف خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022)، وهدفين من البرنامج التنموي التنفيذي (2016-2020).

وبالرغم من ربط هذه الخطة الاستراتيجية للوزارة (2019-2021) مع عدة أهداف من الخطة الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية، وخطة تحفيز الاقتصاد، إلا أن جُلَّ عملها كان للأعمال التنفيذية للوزارة، ولم يكن فيها أي مؤشر أداء محدد على مستوى قطاع التعليم العالي ومؤسساته. وكما ذكر سابقاً، فإن الخطة لم تضع خططاً

لإدارة الأزمات والمخاطر بما يخص قطاع التعليم العالي، ما وضع مجلس التعليم العالي في حالة اجتهاد لإدارة أزمة جائحة كورونا. فدخل الأردن والعالم في جائحة كورونا دفع إلى التعليم الإلكتروني، وظهر للعيان عدم استعداد مجلس التعليم العالي ومؤسساته للتعامل مع هذا الأسلوب التعليمي، بالنظر إلى التعاطي مع هذا النوع من التعليم بوصفه نوعاً من الترف دون جدية. لذلك يحتاج مجلس التعليم العالي إلى إعداد خطة لإدارة الأزمات، ووضع خطط لجميع السيناريوهات المحتملة من الكوارث الطبيعية والإنسانية لضمان استمرارية التعليم.

### ثالثاً- ما أنجز من الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025)

أعدت الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) لمعالجة عدد من التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي، مثل: توفير فرص عمل عادلة للطلبة، وتحسين الجودة من خلال رفع معايير مخرجات البحث العلمي، والمساءلة بتحميل الجامعات مسؤولية تحقيق الأهداف الوطنية، والابتكار واتباع أفضل الأنماط الدولية في التعليم والتفكير، وتخفيض أعداد الطلبة المقبولين في التخصصات الأكاديمية بتشجيعهم على التوجه نحو التعليم التقني. وفي هذه الخطة، وُضع 14 مشروعاً ليتم تنفيذها، وأيضاً حُدثت الإجراءات اللازمة للأهداف الفرعية، إذ جاءت شاملة من حيث التفاصيل. وفي ما يلي ما أنجز من هذه الاستراتيجية:

أولاً: الهدف الاستراتيجي الأول: نظام قبول موحد للدرجة الجامعية الأولى يشمل الخروج التدريجي من البرنامج الموازي وتنظيم الاستثناءات. ضمن المشروع الأول، فُصلت استثناءات أبناء مدارس البادية عن المدارس الأقل حظاً وغير ذلك، ولم تُنجز إجراءات في هذا المشروع إذ لم تلغ الاستثناءات وتُنظّم، ولم تُعدّل المكرمات، ولم يُلغ البرنامج الموازي بحسب ما ورد في الاستراتيجية الوطنية.

أما المشروع الثاني الخاص بمراجعة متطلبات بعض التخصصات المهنية وأنظمتها لتشمل سنة تحضيرية، فقد بُدئ بتطبيق السنة التحضيرية لتخصص الطب وطب الأسنان للمقبولين في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا عام 2018/2019 بزيادة 20% عن الطاقة الاستيعابية، إلا أنه سرعان ما جرى التراجع عنه رضوخاً للطلبة، وخاصة مع عدم الاستعداد الكافي لتنفيذه. وشكّلت مؤخراً لجنة خاصة لبحث موضوع السنة التحضيرية، وأخذت موافقة مجلس الوزراء على السير فيه لتخصصي الطب

البشري وطب الأسنان، إضافة إلى عدم تنفيذ باقي بنود هذا المشروع إلى الآن. أنجز المشروع الثالث الخاص بتوجيه الطلاب وإرشادهم في اختيار الوظائف، إلا أنه فشل في تشجيع الطلبة على التعليم التقني لعدم وجود استراتيجية لإدارة هذا الملف، ويعود السبب إلى تعدد المرجعيات المسؤولة عن هذا القطاع.

أما المشروع الرابع الخاص بتوسيع قاعدة الدعم المالي للطلبة، فقد نُفذ هذا المشروع، إذ بلغت نسبة الطلبة الذين استفادوا من المنح والقروض ما يقارب 80% من مجموع المتقدمين كما ورد سابقاً في التقرير، ولم تستطع الوزارة تقديم الدعم لجميع الطلبة المتقدمين لعدم توافر مخصصات مالية كافية، ولم يُنفذ إجراء مهم يتصل بالعمل مع البنوك ومؤسسات التعليم العالي لتأسيس مؤسسة التمويل الجديدة وإدارتها، والتي من الممكن أن تساعد كثيراً من الطلبة على إتمام دراستهم بدون الضغط المالي عليهم وخاصة مع الأوضاع الحالية.

**ثانياً: الهدف الاستراتيجي الثاني لرفع معايير مخرجات الأبحاث العلمية وجودتها ومستوى التدريس والتعلم في أنظمة التعليم العالي بما يتوافق ويتمشى مع أفضل الأساليب والمعايير في الجامعات المتطورة.**

بالتنسيق بينهما، نفذت الهيئة والوزارة مشروع اعتماد جميع البرامج المهنية (طب، وطب أسنان، وهندسة) وغيرها، والتقييد بمعايير الجودة كما ورد في الاستراتيجية، وعُدلت معايير الجودة من خلال النظر إلى معايير دولية مثل ABET لبرامج الهندسة وACPE للصيدلة، إلا أن الجامعات لم تلتزم بالحصول على اعتمادات دولية، كما لا بد للهيئة من التشجيع على الاعتمادات الدولية المرموقة.

أنجز المشروع الثاني الخاص بمراجعة البرامج والتخصصات المطروحة في الجامعات الرسمية، فقد جُمِد 90 تخصصاً تجاوزت فيها أعداد الطلبة الطاقة الاستيعابية، وخُفِّضت أعداد المقبولين في 306 من التخصصات بنسب تراوحت بين 30-35% كونها تخصصات راكدة أو مشبعة، ومع ذلك فإن سياسات القبول واستراتيجياته ما زالت تراوح مكانها، ولم تُطوّر بالمستوى المطلوب، ويُقبل عدد كبير من الطلبة على سجل القبول الموحد وبرامج الموازي، وما زال ضعف الإقبال على التعليم التقني يستدعي تظافر كل الجهود لتطوير محور القبول وتبعاته، مثل تراجع جودة التعليم، وزيادة أعداد البطالة بين خريجي الجامعات.

وفي ما يتصل بالمشروع الثالث الخاص برفع كفاءات الكوادر التدريسية في الجامعات والكليات، فقد اعتمدت الوزارة خطة تنفيذية لإدماج التعليم الإلكتروني في برامج

التعليم العالي، إلا أن إجراءات هذا الهدف لم تتحقق باستثناء إقرار نظام ممارسة العمل الأكاديمي والتراجع عنه خلال أسبوع، والباقي عبارة عن توجيهات ومخاطبات للجامعات للعمل على رفع كفاءة الكوادر دون خطط تنفيذية ومتابعة وقياس حقيقي للأداء، إضافة إلى عدم تنفيذ باقي الإجراءات والتي تعدُّ جذرية في مجال رفع كفاءة الكوادر.

وفي إطار المشروع الرابع الخاص بقياس التقارير ومراقبتها وإعدادها حول جودة التدريس ومخرجات الأبحاث العلمية، فتتخذ الوزارة بحسب تقاريرها عدداً من الإجراءات لقياس جودة برامج التعليم العالي ودراسة المشاكل في بعض القطاعات، ويؤخذ بهذه الإجراءات عند تطوير معايير الجودة، إلا أن هذه النتائج لا يُتشارك بها مع الطلبة وأولياء الأمور وأصحاب العمل، كما لم يجر التطرق لمخرجات الأبحاث العلمية بحسب ما ورد في الاستراتيجية.

أما وبشأن المشروع الخامس الخاص بتهيئة بيئة جامعية مناسبة ومحفزة للإبداع والتميز، فلم يُسجل النجاح في هذا المشروع بما يخص الإبداع والابتكار تجاه الطلبة والمبدعين، بل نُفذ التعديل على مادة التربية الوطنية، وأكُتفي بمخاطبة الجامعات وتوجيهها على تعزيز دور الطلبة دون متابعة ومراقبة. كذلك لا يوجد مشاركة حقيقية للطلبة في عملية صنع القرارات، ولا إرشاد أكاديمي حقيقي، وثمة غياب كبير للإرشاد النفسي. ويعدُّ الإنجاز في هذا الهدف الاستراتيجي ضعيفاً، وخاصة في رفع معايير جودة البحث العلمي والتعلم والتعليم، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأردن بحثياً.

**ثالثاً: الهدف الاستراتيجي الثالث: المساءلة من خلال تحفيز الجامعات على تحمّل مسؤولية أكبر تجاه تقديم مساهمات ملموسة في تحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.**

ففي ما يخص المشروع الأول الخاص بتعزيز الحاكمية في التعليم العالي، والذي جرى التطرق له في سياق التقرير، فقد نُفّت الإجراءات الشكلية بما يخص الحاكمية، إلا أن الممارسة العملية أدت إلى تراجع مفهوم الحاكمية والاستقلالية للجامعات، إضافة إلى إقرار نظام تقييم رؤساء الجامعات دون تفعيل، ووضع مجلس التعليم العالي مصفوفة خطة متابعة الحاكمية المالية والإدارية، والخطط الاستراتيجية، ومؤشرات الأداء لتقوم الجامعات بتنفيذ مهامها، ولم تُقيم هذه التجربة إلى الآن. كما أنه لا بدّ لمجلس التعليم العالي من الالتزام بدوره الإشرافي والرقابي. وأيضاً لم ينشر المجلس إلى الآن تقييماً سنوياً حول التقدم الذي يحققه القطاع تجاه الأهداف والإصلاحات التي وضعتها الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية، وتجاه تسهيل عملية انتقال الطلبة من مرحلة التعليم الثانوي إلى مرحلة التعليم الجامعي.

وبصدد المشروع الثاني المتعلق بوضع نظام خاص بعملية تعيين رؤساء الجامعات، فلم يُحقّق هذا الهدف المهم حتى مع تنسيب مجلس التعليم العالي بهذا النظام إلى رئاسة الوزراء بتاريخ 2021/3/18، ولم يرَ النور إلى الآن.

أما بشأن المشروع الثالث الخاص بتعزيز الحوافز للإدارة الفعالة للموارد، فقد رُبط جزء من التمويل الحكومي بأداء الجامعات وفقاً لأهداف الاستراتيجية والممارسات الإدارية الأفضل، بتخصيص 5% من الدعم الحكومي السنوي للجامعات وفقاً لإنجازات الجامعة في تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، والأهداف الفضلى لمدة أربع سنوات لتصل إلى 20%. كما تُتابع هيئة الاعتماد التخصصات المطروحة من حيث كفاءة أعضاء هيئة التدريس ومتابعة الموارد المالية اللازمة، إلا أنها لم تنشر للعلن، وقامت الهيئة بتصنيف الجامعات بحسب الاستراتيجية، إلا أنه صاحبها لغط عند الإعلان عن نتائجها عام 2019. ولم تقم الجامعات بوضع حوافز مادية للمميزين في مجال التدريس والمشاركين في الدورات التدريبية.

**رابعاً: الهدف الاستراتيجي الرابع المتعلق بتمكين تبني أفضل الممارسات الدولية في التدريس والتعليم التي من شأنها دعم تحقيق مستويات أفضل في إتاحة فرص التعليم والجودة:**

المشروع الأول الخاص بإنشاء صندوق للابتكار والتطوير في التعليم العالي، فقد أُلحق صندوق دعم البحث العلمي بوزارة التعليم العالي وأضيف إليه جانب الابتكار، بينما كانت الاستراتيجية تدعو إلى صندوق خاص للابتكار والتطوير في الوزارة. ويذكر أن الهدف من صندوق الابتكار والتطوير بحسب الاستراتيجية هو تمكين أفضل الممارسات في التدريس والتعليم، بينما الصندوق الحالي يُعنى بالمشاريع الابتكارية الناتجة عن بحث أو أساس علمي.

وفي ما يتعلق بالمشروع الثاني الخاص بتطوير البنية التحتية والأجهزة التكنولوجية في مؤسسات التعليم العالي وترويج استخدام المصادر التعليمية مفتوحة المصدر، فقد اعتمدت الوزارة خطة تنفيذية لإدماج التعليم الإلكتروني في برامج التعليم العالي ليصبح جزءاً من المنظومة التعليمية، وأوعزت إلى هيئة الاعتماد لإنجاز الإجراءات اللازمة لتنفيذها، كما أوعزت إلى الجامعات من خلال مجالس الأمناء لتنفيذها، إذ تم إقرار الأسس التنظيمية لوضع نظام التعليم الإلكتروني. ويجري العمل على إنشاء المركز الوطني لاستخدام التكنولوجيا وإدماج مصادر التعلم المفتوحة في الوزارة، ودُرّب 1200 عضو هيئة تدريس على ذلك.

وعند الاطلاع على ما أنجز من الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية (2016-2025)، يتضح جلياً أن ما أنجز إلى الآن أقل كثيراً مما هو متوقع بحسب الإطار الزمني، بل إن عدداً من الأهداف والإجراءات لم يلمس لها تأثير حتى بعد إنجازها، بدليل تراجع كثير من المؤشرات مثل الإنتاج العالمي للابتكار إلى المرتبة 81 بعدما كانت في المرتبة 42 عام 2011، وأيضاً تراجع جودة المخرجات التعليمية، ما أدى إلى عدم مواءمة المخرجات مع حاجات سوق العمل، وبالتالي رفع معدلات البطالة.

## رابعاً: ما أنجز من توصيات 2020

اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها باعتماد إدماج التعليم الإلكتروني في منظومة التعليم العالي، ووضع أسس إدماج التعليم الإلكتروني في منظومة التعليم العالي، وعقد عدد من الورش لتمكين أعضاء هيئة التدريس والطلبة بتطبيق التعلم المدمج.

كما عدلت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها معايير الاعتماد وجودة البرامج الأكاديمية، وعقد عدد من الورش لتمكين أعضاء الهيئة التدريسية والكوادر البشرية بتطبيق معايير الاعتماد وضمان الجودة للبرامج الأكاديمية، كما أدرجت المعايير والمؤشرات للصحة والسلامة المهنية والعمل التطوعي والإرشاد النفسي، وانتهت الهيئة من الإدراج المؤسسي والبدء بتسكين المؤهلات.

وثمة تطبيق محدود منفرد من بعض الجامعات لبعض التوصيات، مثل قيام جامعة العلوم والتكنولوجيا بإنشاء مركز للتقنيات الحيوية، ودعم إنشاء غرف عزل لتجارب الحيوان في بيوت الحيوان، وتجهيز غرف العزل في المستشفى البيطري، وتوفير جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا قناة يوتيوب رسمية للجامعة.

## خامساً: الخلاصة والتوصيات

### الخلاصة

يتمتع التعليم العالي في الأردن بسمعة طيبة، وكان رافداً مهماً لسوق العمل المحلي والإقليمي بالكفاءات المؤهلة والمنافسة على مدى العقود السابقة. ويتبوأ كثير من الخريجين وظائف مهمة في سوق العمل الخليجي والعالمي. لكن في الآونة الأخيرة، عانى قطاع التعليم العالي من عدم القدرة على مجاراة تسارع التطور في هذا القطاع، ما أوقعه في براثن الترهل الإداري الذي لعب دوراً كبيراً في اتخاذ سياسات واستراتيجيات غير قادرة على توجيه القطاع بالاتجاه الصحيح، بل وكان لهذه السياسات دور في تخبط محاور هذا القطاع الرئيسية وتراجعها، ما شكل عبئاً كبيراً على الجامعات أدى بالتالي إلى خلل في الحوكمة وزيادة العجز والديون على الجامعات الرسمية، وتراجع جودة المخرجات الجامعية، لذلك أصبح لزاماً إعادة هيكلة هذا القطاع جذرياً وناقذه من وضعه الحالي.

ويتضح جلياً عدم تقدم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى المستوى المطلوب حتى مع توافر الموارد البشرية المؤهلة من أعضاء هيئة تدريسية وباحثين وطلبة دراسات عليا. فقد هُُمِّشت مجالس الحاكمية الثلاثة ودورها في تعيين رؤساء للجامعات، وما زال البحث العلمي بدون استراتيجية للخمس أو عشر سنوات القادمة. وثمة تدنُّ في نسبة النشر العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية، عدا عن ضعف ثقافة البحث العلمي لدى الطلبة، وضعف الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي التطبيقي، إضافة إلى صعوبة تطبيق معايير الاعتماد الخاص على الجامعات الرسمية المتصلة بنسب أعداد الطلبة إلى المدرسين، وتراكم الديون والعجز المالي، وعدم التركيز على صقل شخصية الطالب وسلوكه، ما يستدعي ضرورة تكاتف الجهات المعنية بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وتم تشخيص واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والتطرق إلى المعوقات وسبل التغلب على كثير منها، ومراجعة ما أنجز من توصيات تقرير حالة البلاد 2020، والخطة الاستراتيجية للوزارة (2019-2021) والاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) التي بدا واضحاً بعد خمس سنوات من عمرها، القصور في تنفيذ بنودها الرئيسية. واللافت للنظر أيضاً أن معظم توصيات تقرير حالة البلاد 2020 لم تُنفَّذ أو حتى يُبدأ بتنفيذها.



## التوصيات

مع تزايد تحديات قطاع التعليم العالي باستمرار، إلا أن القطاع لم يتراجع عن السعي نحو التطوير والارتقاء بالمنظومة التعليمية نحو الأفضل، واستعادة المكانة المرموقة التي اشتهر بها قطاع التعليم في الأردن طوال سنوات مضت، وبناءً على ذلك يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تعظيم دور مجالس الأمناء في الجامعات العامة والخاصة من خلال بناء علاقة تكاملية مع مجلس التعليم العالي ليكون دور المجلس الإشراف والمراقبة والتوجيه.
2. تعظيم دور المجالس الحاكمة الثلاثة (مجالس الأمناء ومجالس العمداء ومجالس الجامعات) في مؤسسات التعليم العالي ووضع التشريعات التي تحد من تغول مالكي بعض الجامعات الخاصة.
3. الالتزام بالشفافية والمؤسسية في تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ومجالس الأمناء والقيادات الجامعية ومن يمثل المجتمع المحلي في المجالس الحاكمة.
4. العمل على استقرار التشريعات الناظمة للعمل الأكاديمي واستدامتها على مستوى الجامعة والقطاع.
5. التخفيف من عدد أعضاء الهيئة الإدارية الفائض في الجامعات وتحويلهم إلى الوزارات الأخرى التي تحتاج إلى موظفين لتحقيق نسبة الأكاديمي إلى الإداري (1:1) وذلك من خلال وضع خطة أو استراتيجية بديلة للمهام التي كان يقوم بها هؤلاء.
6. تعديل أسس القبول الموحد ليشمل العدالة ويشجع على الالتحاق بالتعليم التقني وحسب الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025).
7. وقف القبول في التخصصات التي لا تحقق معايير الاعتماد وخاصة من حيث نسبة الطالب إلى المدرس.
8. إعادة استيفاء 1% من صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة باعتبارها مصدراً لتمويل صندوق البحث العلمي والابتكار.
9. توفير الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث العلمية سواء كان من الجامعة أو الدولة أو القطاع الخاص للمدرسين والطلبة.
10. دراسة الجدوى من أهداف صندوق دعم البحث العلمي والابتكار للمرحلة القادمة لتحديد مصيره ووضع الخطة المناسبة لوضعه على المسار الصحيح.



11. دعم طلبية الدراسات العليا من الجامعة ومن صندوق دعم البحث العلمي والابتكار للتفرغ وتنفيذ أبحاثهم.
12. تعديل تعليمات الجودة الأكاديمية للتشجيع على التحول من التعليم إلى التعلم القائم على المشروعات وجعل الطالب محور عملية التعلم.
13. ربط استحداث التخصصات الجديدة من مجلس التعليم العالي مع حاجة السوق للخمس أو عشر سنوات القادمة.
14. إجراء دراسة حقيقية لواقع التخصصات التي استحدثت في آخر عشر سنوات والوقوف على حاجة السوق إليها بالاستعانة بالجهات المعنية، مثل ديوان الخدمة والمركز الوطني للموارد البشرية ومؤسسة الضمان الاجتماعي.
15. قياس أداء الجامعات والكليات الإدارية والأكاديمية من خلال تطبيق معايير بالدريج (Baldrige Standards) لضمان مخرجات التعليم وإتاحة الفرصة لكثير من الخريجين للحصول على عمل يناسب مؤهلاتهم في السوق المحلي والإقليمي والعالمي.
16. التركيز على نتائج التعلم عند تصميم الخطط الدراسية والتأكد من تحقيقها عند تدريس المواد وزيادة الجانب التطبيقي في كافة التخصصات في الكليات العلمية وتعزيز مخرجاته.

## المراجع

- التقرير السنوي، وزارة التعليم العالي، 2020.
- تقارير مؤشر المعرفة العالمي، 2021/2020.
- تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.
- تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.
- تقارير وزارة العمل، 2020.
- تقارير وزارة العمل، 2021.
- تقرير جامعة البلقاء التطبيقية، 2021.
- دائرة الإحصاءات العامة، الجودة الثالثة، 2021.
- 2011 Global Innovation Index, .
- 2021 Global Innovation Index, .
- SciVal, Elsevier Scopus.
- Updated Science-Wide Author Databases of Standardized Citation Indicators, Elsevier, 2021.
- .Web of Science, 2021
- Web of Science, 2022.